السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(107) آب 2025

partiya.asti

selamdemocratic@gmail.com

www.selamdemocratic.com

2 السلم الأهلي كوسيلة للحفاظ على وحدة المجتمع في زمن الحرب
حميدة طاهر

4 ماذا يقول السوريون للعالم؟
عقيل سعيد محفوض

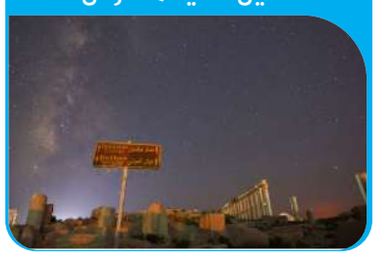

6 إلى أي حد يمكن أن يتطور الذكاء الاصطناعي؟
ميساء أحمد

افتتاحية العدد

الشعبُ وصوته.. أساسُ السياسةِ ومعيارُ الحقوق

في كلِّ مرحلةٍ من تاريخِ الشعوب، كانتِ الإرادةُ الشعبيةُ هي البوصلةُ الحقيقيّةُ التي تحددُ اتجاهَ السياسة، وترسمُ ملامحَ الغَد. وإذا كانتِ الأحزابُ السياسيةُ تعرفُ نفسها باعتبارها ممثلاً أو معبّراً عن مطالبِ الناس، فإنَّ الامتحانَ الأكبرَ أمامها يبقى دائماً: إلى أيِّ مدى تنصتُ لإرادةِ الشعب وتترجمها إلى مشروعٍ عمليٍّ على الأرض؟

لاقيمةَ لحزبٍ سياسيٍّ مهما علا شأنُه إذا لم يكن متجذراً في نبضِ الشارع، فالشعبُ ليس جمهوراً متفرجاً يُستدعى فقط في الانتخاباتِ أو المناسبات، بل هو القوةُ المحرّكةُ والدافعةُ لكلِّ تغيير. ومن هنا، تأتي العلاقةُ بين الأحزابِ السياسيةِ والجماهيرِ كعلاقةِ تكاملٍ وتفاعل، لا كعلاقةِ وصايةٍ أو تبعية، فالمجتمعُ هو الذي يمنحُ الشرعيةَ، وهو الذي يسحبها أيضاً حين يشعرُ أن صوتَه يُهمّشُ أو يُستغلّ.

المطالبُ الشعبيةُ اليوم لم تعد محصورةً في الحقوقِ السياسيةِ وحدها، بل امتدت لتشمل حقّ العيشِ الكريم، الحقَّ في التعليمِ والصحةِ والعمل، الحقَّ في المساواةِ والعدالة، والحقَّ في المشاركةِ الفعليةِ في اتخاذِ القرار، وهذه المطالبُ ليست شعاراتٍ تزيّنُ الخطب، بل حقوقٌ طبيعيةٌ لا يمكن لأيِّ قوةٍ سياسيةٍ أن تتجاوزها أو تؤجلها، ومن دون تلبية هذه الحاجاتِ الأساسية، لن تنجح أيُّ قوةٍ حزبيةٍ في بناءِ الثقةِ أو تحقيقِ الاستقرار.

إنَّ الأحزابَ السياسيةَ مطالبةٌ بأن تتحولَ إلى أدواتِ نضالٍ جماعيٍّ، وأن تتجاوزَ الحساباتِ الضيقة التي كثيراً ما قادت إلى التشتّتِ والانقسام، فالتاريخُ علّمنا أن ما من حزبٍ قادرٍ بمفرده على حملِ قضايا الشعبِ بأكملها، لكن وحدةَ الموقفِ، وتكاملَ الجهودِ، وفتحَ قنواتِ الحوارِ مع جميعِ فئاتِ المجتمع، هي وحدها ما يصنعُ قوةً حقيقيةً قادرةً على مواجهةِ التحديات.

في المقابل، فإنَّ الشعبَ بدورهُ ليس مجردَ متلقٍّ للوعودِ، إذ عليه أن يفرضَ حضورهُ الواعي، وأن يحاسبَ بوعيٍ، وأن يدعمَ بقوّةٍ كلَّ مبادرةٍ تخدمُ مصالحَه العامة، فالجماهيرُ حين تتحركُ، وتعبرُ عن مطالبها بروحٍ جماعيةٍ، تصبح قوةَ ضغطٍ لا يمكن تجاوزها، وكلما كان وعيُ الناسِ عالياً بحقوقِهم، ازدادت صعوبةُ تهميشِهم أو الالتفافِ عليهم.

اللحظةُ الراهنةُ تتطلبُ من الجميعِ ــ شعباً وأحزاباً ــ إعادةَ بناءِ العلاقةِ على أساسِ الثقةِ المتبادلة: الثقةُ بأن الحزبَ هو وسيلةٌ لخدمةِ المجتمعِ لا غايةَ بحدِّ ذاته، والثقةُ بأن الشعبَ هو الحارسُ الحقيقيُّ لأيِّ مشروعٍ سياسيٍّ، فالوعي بهذه المعادلة هو ما يضمنُ أن تظلَّ السياسةُ انعكاساً حقيقياً لإرادةِ الناسِ، لا أداةً لفرضِ الوصايةِ عليهم.

في النهاية، يبقى القولُ الفصلُ إنَّ الشعبَ هو الأصلُ، والأحزابُ هي الوسيلةُ، وما لم يكن الأصلُ هو المرجعُ، ستبقى الوسيلةُ مجردَ شكلٍ بلا مضمون.. إنَّ بناءَ المستقبلِ العادلِ والحرِّ لن يتحقق إلا بشراكةٍ حقيقيةٍ، تقومُ على الاستماعِ، والمساءلةِ، والعملِ المشتركِ، حتى يكون صوتُ الشعبِ حاضراً في كلِّ قرارٍ، ومعبّراً عنه في كلِّ سياساتِ الغد.

الإدارة الذاتية: انتخابات مجلس الشعب لا تعبّر عن إرادة السوريين

أكدت الإدارة الذاتية الديمقراطية عبر بيان لها أن انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها من قبل الحكومة الانتقالية في سوريا ليست ديمقراطية ولا تعبّر عن إرادة السوريين بأي شكل من الأشكال، مشدّدةً على أن توصيف مناطق شمال وشرق سوريا بأنها "غير آمنة" لتبرير سياسة الإنكار بحق أكثر من خمسة ملايين سوري هو ادعاء لا يستند إلى الواقع، داعيةً القوى الدولية والأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بهذه الانتخابات.

وفيما يلي نص البيان:

"منذ سقوط نظام الأسد وحتى الوقت الراهن، بدءاً من مؤتمر الحوار الوطني، تشكيل الحكومة المؤقتة، إعلان الدستور واليوم الإعلان عن عملية الانتخابات البرلمانية في سوريا، كانت كلها خطوات مناقضة لأهداف الثورة السورية التي دعت إلى العدالة والديمقراطية والمساواة والحرية لجميع المكونات في سوريا.

لقد ضحى السوريون من أجل أن يحصلوا على حقوق المواطنة الحقيقية، وعلى رأسها حق الترشيح والانتخاب النزيه الحر. إلا أننا نرى أن التاريخ يكرر نفسه ويتم مرة أخرى سلب هذا الحق من كل السوريين، لأن هذه الانتخابات ليست ديمقراطية ولا تعبّر عن إرادة السوريين بأي شكل من الأشكال، ولا تمثل سوى استمرار لنهج التهميش والإقصاء الذي عانى منه السوريون خلال ٥٤ عاماً تحت حكم البعث.

إن إجراء ما يسمى بالانتخابات في الوقت الراهن هو تغييب وإقصاء لقرابة نصف السوريين عن هذه العملية، سواء عبر التهجير القسري أو عبر سياسات ممنهجة لمنع مشاركة المكونات والقوى الفاعلة في رسم مستقبل البلاد. وهذا الإقصاء بحد ذاته دليل قاطع على أن ما يسمى بالانتخابات هو خطوة شكلية لا تستجيب لمتطلبات الحل السياسي الشامل الذي يحتاجه السوريون.

هذا ونريد ان ننوه بأن تعريف مناطقنا بأنها مناطق غير آمنة لتبرير سياسة الإنكار لأكثر من خمسة ملايين سوري هو عار من الصحة لأن مناطق شمال وشرق سوريا هي أكثر المناطق أمناً مقارنةً بالمناطق الأخرى في البلاد.

وبصفتنا جزءاً أصيلاً من سوريا وشعبها، نرفض أي إجراءات أو قرارات تُفرض بعقلية أحادية تتجاهل التضحيات والحقوق المشروعة لكل المكونات. إن أي قرار يتم اتخاذه ضمن هذا النهج الإقصائي لن نكون معنيين بتنفيذه، ولن نعتبره ملزماً لشعوب ومناطق شمال وشرق سوريا. وندعو المجتمع والأمم المتحدة بعدم الاعتراف بهذه الانتخابات التي هي مناقضة للقرار ٢٢٥٤.

أخيراً، نؤكد مرة أخرى أن الحل في سوريا لن يكون عبر إعادة إنتاج السياسات القديمة نفسها، بل عبر مسار سياسي شامل، يشارك فيه جميع السوريين بمختلف مكوناتهم وإرادتهم الحرة، للوصول إلى سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية، تضمن الحقوق وتفتح آفاق السلام والاستقرار".

الهلال الأحمر الكردي يدعم مرضى السرطان في السويداء

أعلن الهلال الأحمر الكردي في شمال وشرق سوريا، عن تقديم الأدوية والجرعات الكيميائية والرعاية الصحية لمرضى السرطان في السويداء، بالتعاون مع مركز الأمل الطبي هناك.

ويبدأ مركز الأمل تقديم العلاج المجاني لجميع مرضى السرطان، شاملاً الأدوية والتحاليل المخبرية والعلاج الوريدي.

وأكد المركز أن هذه «المبادرة الإنسانية تجسد قيم التضامن والمسؤولية المشتركة»، وتشكل «رسالة أمل للمرضى»، معرباً عن «امتنانه للهلال الأحمر الكردي على دعمه الكريم في هذه الظروف الصعبة».

ويواجه مرضى السرطان في السويداء صعوبات تهدد حياتهم، نتيجة الأحداث الدامية والحصار المفروض منذ ١٣ تموز، ما أعاق قدرتهم على التنقل إلى دمشق أو أي مراكز خارج المحافظة لمتابعة العلاج أو تلقي الجرعات الدوائية في المراكز المتخصصة، إضافة إلى شح الأدوية داخل السويداء بسبب الحصار.

هذا وأطلقت جمعية أصدقاء مرضى السرطان في السويداء، نداءً عاجلاً في وقت سابق للمنظمات الدولية والجهات المعنية لتأمين العلاج لـ١٣٥٠ مريض مهددين بالخطر، في ظل الحصار المفروض على السويداء ونقص الأدوية الحاد، وحذرت من كارثة إنسانية وشيكة مع تزايد معاناة المرضى، خاصة العالقين في دمشق.

الاستخبارات التركية تنقل ٧٠٠ مختطف من عفرين إلى سجني الراعي وحوار كلس

أفادت منظمة حقوق الإنسان– عفرين/ سوريا، بأن الاستخبارات التركية نقلت قبل نحو شهر، ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ مختطف من مدينة عفرين إلى سجني الراعي وحوار كلس في المناطق المحتلة من قبل تركيا ومرتزقتها.

وأوضحت المنظمة أن عمليات الاختطاف بدأت عقب ١٨ آذار ٢٠١٨، بعد احتلال الجيش التركي ومرتزقته "الجيش الوطني السوري" مدينة عفرين. وتم اختطاف آلاف المدنيين، نُقل قسم منهم إلى الداخل التركي وزُجّوا في سجونه، بينما احتُجز آخرون في سجون المرتزقة.

وأضافت المنظمة أن المخطوفين المنقولين إلى سجني الراعي وحور كلس تعرضوا لسوء معاملة وتعذيب وتغييب قسري، مُنعوا خلاله من التواصل مع ذويهم، خاصة في فترة التحقيق داخل سجن الراعي شمال شرق حلب، الذي يعدّ أحد أكثر المراكز الأمنية حساسية في المنطقة، والخاضع لسيطرة مرتزقة "الجيش الوطني" بإشراف تركي مباشر.

وأشارت المنظمة إلى أن عمليات الخطف جرت دون وجود أدلة قانونية، واقتصرت على "شبهات واتهامات" أو العثور على صور لشخصيات كردية داخل منازل المدنيين، بعد تنفيذ مداهمات في قرى عفرين بذريعة "البحث عن أسلحة"، وانتهت باختطاف عشرات الشبان.

وبحسب المنظمة "فإن الهدف من نقل السجناء هو إخفاؤهم وإبعادهم عن ذويهم ومنع زياراتهم، تمهيداً لاستخدامهم في صفقات تبادل محتملة مع قوات سوريا الديمقراطية، وذلك تبعاً للظروف السياسية والأمنية ومدى الالتزام ببنود اتفاقية ١٠ آذار ٢٠٢٥، الموقعة بين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة دمشق".

منظمة العفو الدولية: لا خطوات حقيقية لحكومة دمشق نحو محاسبة المجرمين

أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية أن سقوط النظام السوري السابق فتح نافذة أمل لعائلات الضحايا، لكنها سرعان ما اصطدمت بمخاوف من إفلات الجناة من العقاب، وسط غياب خطواتٍ حقيقية نحو المحاسبة.

ودعت منظمة العفو الدولية حكومة دمشق إلى إعطاء الأولوية لكشف مصير عشرات الآلاف من المفقودين وتحقيق العدالة والتعويضات لعائلاتهم، وذلك تزامنًا مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري.

وأكدت المنظمة، في تقريرها الجديد المعنون "الحقيقة لا تزال مدفونة"، أن سقوط النظام السوري السابق فتح نافذة أمل لعائلات الضحايا، لكنها سرعان ما اصطدمت بمخاوف من إفلات الجناة من العقاب، وسط غياب خطواتٍ حقيقية نحو المحاسبة.

وأشار التقرير إلى أن أكثر من مئة ألف شخص اختفوا قسرًا بين عامي ألفين وأحد عشر وألفين وأربعة وعشرين، معظمهم على يد النظام السابق، بينما تعرّض آخرون للاختفاء على أيدي جماعاتٍ مسلحة.

وشددت كريستين بيكرلي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة، على أن الحكومة لن تتمكن من بناء مستقبل قائم على المحاسبة وسيادة القانون دون التحرك العاجل لإنصاف الضحايا، مؤكدةً أن "مطلب الحقيقة والعدالة والتعويضات يجب أن يُعامل كأولوية وطنية".

السلم الأهلي كوسيلة للحفاظ على وحدة المجتمع في زمن الحرب

حميدة طاهر

إشاعة ثقافة السلم الأهلي في حالات النزاعات والحروب تُعد ضرورة قصوى لحماية المجتمعات من آثار العنف والدمار. النزاعات المسلحة، سواء كانت بين دول أو داخل المجتمعات الواحدة، تترك أثراً مدمرًا على البنية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، كما تهدد وجود الدولة نفسها. في هذا السياق، تبرز أهمية نشر ثقافة السلم الأهلي كأداة فعالة للحد من العنف وتعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع المختلفة، وهو ما يساهم في بناء مجتمعات قوية ومرنة قادرة على تجاوز الأزمات.

عندما ينشب نزاع أو حرب، تتدهور العلاقات بين الأطراف المتنازعة، وتبدأ مظاهر الكراهية والعنف في الانتشار، مما يؤدي إلى تشققات عميقة في النسيج الاجتماعي. ولكن نشر ثقافة السلم الأهلي يُعد السبيل الأمثل لإعادة بناء الجسور التي دمرها الصراع، ويُتيح فرصة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. هذه الثقافة تشجع على احترام الحقوق والحريات، وعلى التعايش السلمي مهما كانت الاختلافات العرقية أو الدينية أو السياسية، ما يخلق بيئة آمنة للجميع. فالسلم الأهلي لا يعني فقط غياب الحرب، بل هو وجود نظام اجتماعي يقوم على الحوار والاحترام المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية.

من أهم المبررات التي تجعل من إشاعة ثقافة السلم الأهلي ضرورة حتمية هو أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى معاناة إنسانية هائلة. فالحروب تؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، إلى جانب تشريد الملايين من المدنيين الذين يفقدون منازلهم ومصادر رزقهم. وتزيد معاناة هؤلاء الأشخاص بسبب انعدام الأمن وتفشي الفقر والبطالة، مما يخلق دوامة من العنف التي يصعب كسرها دون وجود ثقافة تحث على السلم والتعايش. إذن، يمكن القول إن ثقافة السلم الأهلي تعمل كوقاية ضد انتشار العنف، وتخفف من معاناة المدنيين، كما تعزز من فرص إعادة الاستقرار بعد انتهاء النزاع.

كما تلعب ثقافة السلم الأهلي دوراً هاماً في تعزيز الوحدة الوطنية، وهو أمر ضروري جداً خاصة في الدول التي تعاني من انقسامات عميقة على أساس العرق أو الدين أو الانتماءات السياسية. إذ إن الانقسامات هذه، إذا لم تتم معالجتها بشكل سلمي، تؤدي إلى تفكك المجتمع وتفشي الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي تدمر الأوطان. إن إشاعة ثقافة السلم تساعد على ترسيخ قيم المواطنة التي تجمع بين جميع أفراد المجتمع مهما كانت خلفياتهم، وتضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات الأخرى. وهذا الأمر يعزز من اللحمة الاجتماعية ويجعل المجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

تأتي أهمية إشاعة ثقافة السلم الأهلي أيضاً في جانب التعليم ودوره في تشكيل الوعي المجتمعي. فالتعليم هو منبر رئيسي لنشر قيم السلم والتسامح منذ الصغر، حيث يمكن للمدارس والمناهج التعليمية أن تغرس في نفوس الأطفال والشباب مفاهيم الحوار واحترام الرأي الآخر. عندما يكبر الشباب وهم يحملون هذه القيم، يصبحون أكثر قدرة على التعامل مع الخلافات بطريقة حضارية، ويقل احتمال انخراطهم في العنف أو التطرف. إضافة إلى ذلك، فإن دور وسائل الإعلام الحديثة مهم جداً في نشر ثقافة السلم، لأنها تصل إلى جمهور واسع وتؤثر في الرأي العام، فإعلام مسؤول يعزز من قيم السلام ويكافح خطاب الكراهية والعنصرية يساهم بشكل كبير في بناء مجتمعات سلمية.

من الجوانب المهمة أيضاً التي تبرز أهمية السلم الأهلي في حالات النزاعات هو دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية. لا يخفى على أحد أن الحروب تؤدي إلى انهيار البنية التحتية وتدمير المؤسسات الاقتصادية، مما يعيق فرص النمو والتنمية ويزيد من معدلات الفقر والبطالة. أما في المجتمعات التي تسودها ثقافة السلم الأهلي، فإنها تستثمر مواردها بشكل أفضل في تطوير الاقتصاد والبنية التحتية والتعليم والصحة. وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل جديدة، وهو ما يقلل بدوره من احتمالات تفجر النزاعات مستقبلاً. بمعنى آخر، السلم الأهلي هو بيئة خصبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعكس صحيح؛ غياب السلم يؤدي إلى تدهور اقتصادي واجتماعي خطير.

وفي سياق النزاعات والحروب، فإن وجود ثقافة السلم الأهلي يساعد في عمليات المصالحة الوطنية. فبعد انتهاء النزاعات، يحتاج المجتمع إلى جهود مكثفة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وتجاوز ماضي العنف والكراهية. ثقافة السلم الأهلي تضع قواعد واضحة للتسامح والمصالحة، وتشجع الأطراف على الحوار والتفاهم، مما يساهم في بناء مستقبل مشترك يسوده السلام. وقد شهدنا في عدة دول مثل جنوب أفريقيا ورواندا كيف أن تبني ثقافة السلم والمصالحة ساعد في تجاوز مآسي الحروب وبناء مجتمعات أكثر تلاحماً.

كما أن إشاعة ثقافة السلم الأهلي تُعد من الأساليب الفعالة للحد من انتشار التطرف والإرهاب، حيث إن الصراعات والنزاعات تخلق بيئات خصبة لتغذية الأفكار المتطرفة التي تستغل العنف لتحقيق أهدافها. أما في المجتمعات التي تسودها قيم السلم والتعايش، فإن فرص انتشار هذه الأفكار تقل بشكل كبير، لأن أفراد المجتمع يشعرون بالانتماء والأمان ويجدون طرقاً سلمية للتعبير عن مطالبهم. لذا فإن تعزيز ثقافة السلم يعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجيات مكافحة التطرف والعنف.

لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية في تعزيز ثقافة السلم الأهلي، حيث تقدم الدعم الفني والمالي للمبادرات التي تهدف إلى نشر قيم التسامح والسلام بين الشعوب. كما تساهم هذه المنظمات في دعم الحوار بين الأطراف المتنازعة وتشجيع المصالحة، بالإضافة إلى تقديم برامج تعليمية وتوعوية تستهدف الفئات الأكثر عرضة للعنف. التعاون الدولي بهذا الشكل يعزز من فرص إحلال السلام المستدام ويضع حداً للصراعات التي تهدد الأمن العالمي.

وأخيراً، لابد من التأكيد على أن إشاعة ثقافة السلم الأهلي هي مسؤولية مشتركة لكل مكونات المجتمع؛ حكومات، مؤسسات تعليمية، منظمات مجتمع مدني، وسائل إعلام، وأفراد. لا يمكن تحقيق السلم الأهلي عبر الجهود الفردية فقط، بل يجب أن تتضافر كل الجهود لصياغة بيئة مجتمعية تحفز على الحوار والتفاهم والتسامح. الأسرة تلعب الدور الأول في غرس هذه القيم في النفوس منذ الصغر، والمدرسة تواصل هذا المسار من خلال المناهج والأنشطة التربوية، أما الإعلام فيجب أن يتحلى بالمهنية والموضوعية في نقل الأخبار وتجنب التحريض، كما يجب على الحكومات وضع سياسات تعزز من العدالة والمساواة وتحارب التمييز.

بناءً على كل ما سبق، يمكن القول إن إشاعة ثقافة السلم الأهلي في حالات النزاعات والحروب ليست فقط وسيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار، بل هي طريق نحو التنمية المستدامة وبناء مجتمعات متقدمة وقادرة على التكيف مع التحديات. من خلال السلم الأهلي، يمكن تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وحماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب، وبناء مستقبل يسوده الأمل والتقدم. لذا فإن الاستثمار في نشر وتعزيز ثقافة السلم الأهلي يجب أن يكون من أولويات كل الدول والمجتمعات التي تسعى إلى حياة أفضل وأكثر أماناً لشعوبها.

أولوية بناء الإنسان بعد الحرب

محمود تقي

تُعدّ الحروب من أكثر الظواهر التي تُخلّف آثارًا مدمّرة على المجتمعات، ليس فقط لما تُسببه من دمار مادي في البنى التحتية، بل لما تُلحقه من خراب عميق في الإنسان ذاته، في جسده ونفسيته وعقله وعلاقاته. وعندما تضع الحروب أوزارها، ينشغل القادة والدول غالبًا بإعادة الإعمار المادي، بينما يكون الضحية الأساسية التي تتطلب الأولوية في الإصلاح والتأهيل هو الإنسان نفسه. لأن الإنسان هو من عانى من الموت والخوف والفقد والشتات والحرمان والتعذيب، وهو ذاته من سيحمل على عاتقه مسؤولية بناء المستقبل. فإذا لم يُمنح الأولوية في عمليات ما بعد الحرب، فإن إعادة البناء ستكون هشّة، ومهددة بالتكرار والانهيار. ولهذا، فإن أولوية بناء الإنسان بعد الحرب ليست فقط مطلبًا إنسانيًا، بل ضرورة استراتيجية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية لبناء مجتمع سليم قادر على التعافي والاستمرار.

الإنسان الخارج من أتون الحروب لا يخرج سليمًا بطبيعة الحال، فالحرب لا تقتل فقط، بل تُغيّر النفوس والعقول، وتُشوّه القيم وتُضعف الإيمان بالمبادئ. من نشأ في بيئة مليئة بالقنابل والرصاص والموت، قد يفقد إحساسه بالحياة، أو يفقد ثقته بالبشر، أو ينظر للعنف بوصفه وسيلة طبيعية لحلّ المشكلات. كثير من الأطفال الذين نشؤوا في بيئات النزاع يعانون اضطرابات نفسية عميقة، مثل القلق المزمن، الخوف، العدوانية، والتبلد العاطفي، وقد يواجهون صعوبات في تكوين علاقات صحية أو في تلقي التعليم أو في تقبل الآخر. وإن لم يتم علاج هذه التشوهات في مرحلة ما بعد الحرب، فإنها تنتقل إلى الأجيال القادمة وتتحول إلى دائرة عنف لا تنتهي.

عملية بناء الإنسان بعد الحرب تبدأ أولًا من الاعتراف بحجم الألم الذي مرّ به. فليس من الواقعي تجاوز هذه المرحلة دون الاعتراف بما حصل، ودون منح الناس الفرصة للتعبير عن معاناتهم واحتياجاتهم وآلامهم. المجتمعات الخارجة من الحرب تحتاج إلى وقت للتعافي، وتحتاج إلى حوار صادق وشفاف حول ما حدث، ومن المسؤول، وكيف يمكن معالجة الجراح، وهذا ما يجعل العدالة الانتقالية ركنًا أساسيًا في إعادة بناء الإنسان. العدالة هنا لا تعني فقط محاسبة الجناة، بل تعني أيضًا ترميم الضرر، جبر الخواطر، إحياء الذكرى، وإعطاء الضحايا صوتًا ومكانة في مستقبل الدولة.

وفي المجتمعات التي عاشت حروبًا أهلية أو طائفية، تكون أولويات بناء الإنسان أكثر تعقيدًا، لأن الحرب تُفتت النسيج الاجتماعي، وتزرع الكراهية بين أبناء الوطن الواحد، وقد تخلق حالة من عدم الثقة تستمر لعقود. وهنا تبرز أهمية برامج المصالحة المجتمعية التي تركز على إصلاح العلاقات الاجتماعية المتصدعة، وتعزيز التفاهم بين المكونات المختلفة، وإعادة الشعور بالانتماء المشترك إلى الوطن. هذه المصالحة لا يمكن أن تُفرض بالقوة أو بالسياسات، بل يجب أن تُبنى على جهود مجتمعية وثقافية وتربوية تستهدف الإنسان من الطفولة حتى الكهولة.

التعليم يلعب دورًا محوريًا في بناء الإنسان بعد الحرب، فهو الأداة التي تُعيد تشكيل وعي الأفراد، وتُصحّح المفاهيم المغلوطة، وتُزرع القيم الجديدة في الأجيال الناشئة. لذلك من الضروري إعادة النظر في المناهج التعليمية لتكون قائمة على مبادئ السلام وحقوق الإنسان والمساواة، بدلاً من أن تعكس خطابًا تاريخيًا أو سياسيًا يُكرّس الكراهية أو التحيّز أو الرواية الواحدة. فكم من حروب استمرت رواسبها بسبب كتب دراسية تعيد إنتاج العداوة عبر الأجيال. ومن المهم كذلك تدريب المعلمين على المهارات النفسية والتربوية التي تساعدهم في التعامل مع الطلاب المتأثرين بالحرب، لأن المدرسة قد تكون أحيانًا الملاذ الأول لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال.

الإعلام هو الآخر منبر لا يقل أهمية في عملية بناء الإنسان، فبعد أن لعب دورًا تحريضيًا أو منحازًا في فترات الحرب، يجب أن يتحول إلى أداة لبناء الوعي، ونشر ثقافة التعايش، ومكافحة الأخبار الكاذبة، وخطابات الكراهية، والسرديات الأحادية. إعلام ما بعد الحرب يجب أن يكون إعلامًا مسؤولًا، يدعم الحقيقة، ويعطي المساحة لأصوات الضحايا، ويُساهم في خلق خطاب وطني جامع لا يُقصي أحدًا. كذلك يجب أن يُعطى الفن دورًا في معالجة ما خلفته الحرب، من خلال السينما، والمسرح، والآداب، والرسوم، لأنها أدوات فعالة في التعبير عن المشاعر الجمعية، وتسهيل عمليات التعافي النفسي، وتوثيق الذاكرة، وطرح الأسئلة الكبرى.

ولا يكتمل بناء الإنسان دون تمكينه اقتصاديًا، لأن الجوع والفقر والحرمان كانوا دائمًا بيئة خصبة لاندلاع الحروب، كما أن الإنسان الجائع لا يستطيع التفكير بحرية، ولا يشعر بالكرامة، ولا يثق بمستقبل. ولهذا، فإن السياسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب يجب أن تكون شاملة وعدالة، تضمن تعويض المتضررين، وتوفير فرص العمل، والحد من الفجوة الطبقية، وتشجيع المشاريع الصغيرة، وخلق برامج دعم مباشر للأسر المنكوبة. هذا التمكين يعيد للإنسان ثقته بنفسه، ويجعله شريكًا في بناء وطنه، بدل أن يكون عبئًا على الدولة أو فريسة للتطرف أو الهجرة.

في الكثير من الحالات، نجد أن النساء هنّ من تحملن العبء الأكبر خلال الحرب، من خلال فقدان المعيل، أو التهجير، أو الاضطهاد، أو حتى الاغتصاب المنهجي كسلاح حرب. ومع ذلك، فإن النساء غالبًا ما يتم تهميشهن بعد انتهاء الحرب، رغم أنهن يمتلكن تجارب عميقة، وقوة هائلة لبناء السلام. لذلك فإن من أولويات بناء الإنسان في مرحلة ما بعد الحرب هو تمكين النساء نفسيًا، قانونيًا، اقتصاديًا، وسياسيًا، ليكنّ جزءًا فعالًا في المجتمع، وفي صياغة السياسات، وفي تحقيق المصالحة الوطنية.

من المهم أيضًا الانتباه إلى أن فئة الشباب، التي كانت في كثير من الأحيان وقودًا للحرب، يجب أن تتحول إلى طاقة لبناء السلام. هؤلاء بحاجة إلى تأهيل وتدريب، وإلى إشراكهم في المبادرات المجتمعية والاقتصادية والسياسية، وإعطائهم المساحة للتعبير عن آرائهم، وتقديم الحلول. إن تهميش الشباب بعد الحرب يخلق مشاعر غضب وإحباط قد تنفجر مجددًا، أما الاستثمار فيهم، فهو استثمار في المستقبل.

الجانب الروحي والثقافي أيضًا يجب ألا يُهمل في بناء الإنسان، فالكثير من البشر في الحروب يفقدون إيمانهم بالأديان أو القيم أو المعنى، ويعانون من أسئلة وجودية مؤلمة. يجب أن تكون هناك مساحة للشفاء الروحي، من خلال الحوار الديني، وبرامج الدعم الثقافي، والمساحات الآمنة للتأمل والكتابة والرسم والتعبير الحر. إن استعادة المعنى في حياة الإنسان بعد الحرب، وإعطاءه الإحساس بالهدف والكرامة، هو من أهم صور إعادة البناء الحقيقي.

أولوية بناء الإنسان بعد الحرب تعني أن إعادة الإعمار الحقيقي لا تبدأ بالإسمنت والحديد، بل تبدأ بإعادة الروح والكرامة والوعي لهذا الإنسان. لا معنى للمباني الجميلة إذا كانت تسكنها أرواح محطمة، ولا معنى للمدارس إن كانت تكرّس الكراهية، ولا جدوى من السلام السياسي إذا لم يشعر به الناس في قلوبهم وسلوكهم. لذلك، فإن الحكومات والمنظمات المحلية والدولية، والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية، كلها معنية بأن تجعل بناء الإنسان في صلب أولوياتها بعد كل حرب، لأن المجتمعات لا تقوم على الحجارة، بل على البشر.

في النهاية، يمكن القول إن أولوية بناء الإنسان بعد الحرب ليست شعارًا بل مسؤولية أخلاقية ووطنية وتاريخية، تتطلب التزامًا طويل الأمد، وتخطيطًا شاملًا، وتعاونًا بين مختلف القوى والجهات. فكل بناء مادي يمكن ترميمه، لكن النفس البشرية حين تُكسر يصعب إصلاحها دون جهد، وإن لم نضع الإنسان في قلب كل مشروع للسلام والإعمار، فإننا نعيد إنتاج نفس الظروف التي قادت إلى الحرب. الإنسان هو البداية، وهو الغاية، وهو الضمانة الوحيدة لسلام عادل ودائم.

المجلس الإسلامي العلوي يرفض بشكل قاطع انتخابات مجلس الشعب

أعلن المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر رفضه القاطع لـ «انتخابات مجلس الشعب» التي يجري الترويج لها من قِبل الحكومة الانتقالية في البلاد.

وقال المجلس، في بيان صادر عن مكتب التنسيق والعلاقات العامة، إن هذه الانتخابات «مجرد غطاء لعملية تعيين شاملة لا تعبّر عن إرادة السوريين».

مؤكداً أنّ ما يُسمّى بالإعلان الدستوري المرفوض يمنح رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع سلطة تعيين ثلث أعضاء المجلس بشكل مباشر، الأمر الذي ينسف مبدأ الانتخاب ويكشف، وفق تعبير البيان، «الكذبة المفضوحة وراء هذه العملية».

وأضاف البيان أن المجلس الذي يجري الترويج له «لا يمثّل الشعب ولا يعكس تطلعاته، بل هو مجلس الشرع وهيئة تحرير الشام»، مشدداً على أن «أي سلطة انتقالية فاقدة للشرعية لا يحق لها أن تفرض مجلساً باسم الشعب بينما هي في الواقع تسلبه أبسط حقوقه».

ودعا المجلس أبناء الشعب السوري إلى مقاطعة الانتخابات بشكل كامل وعدم المشاركة فيها «بأي شكل من الأشكال»، معتبراً أن المشاركة «تعني شرعنة سلطة غير شرعية وتكريس واقع قسري لا يعكس إرادة السوريين».

وختم المجلس بيانه بالتأكيد على

أن «الشرعية الحقيقية تُستمد من الشعب الحرّ، لا من مسرحيات سياسية مزيّفة تهدف إلى تكريس سلطة أمر واقع على حساب مستقبل الوطن».

اتحاد المحامين: متمسكون بوحدة سوريا ومستقبلُها يُبنى بالحوار والشراكة

أصدرت الرئاسة المشتركة لاتحاد المحامين لإقليم شمال وشرق سوريا، بياناً، ردّاً على بيان نقابة المحامين التابعة للحكومة الانتقالية في دمشق، جاء فيه:

«في ظل ما تمر به سوريا اليوم، من أزمات وصراعات هي الأشد في تاريخها المعاصر، والتي تهدد حاضرها ومستقبلها وتشوّه حقيقتها وتاريخها العريق، نؤكد أن السبب الجوهري لما وصلت إليه البلاد يعود إلى استمرار النهج المركزي والفئوي الذي لم يكن يوماً معبّراً عن سوريا الحقيقية بتنوعها الحضاري والمجتمعي. إن إقصاء المكونات وتهميشها وفرض لون واحد على لوحة الوطن، هو ما قاد إلى تفاقم الأزمات وغياب الثقة بين أبناء البلد الواحد».

وأوضح البيان «أن انعقاد كونفرانس «وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا» جاء تعبيراً طبيعياً عن حالة التآلف والعيش المشترك والأخوة التي عرفتها هذه المناطق منذ بدايات الثورة السورية، حيث اجتمعت المكونات في خندق واحد لمواجهة الإرهاب وصدّ الهجمات التركية وفصائلها، والتصدي لمحاولات النظام البائد السابقة لزعزعة الاستقرار وضرب النسيج الاجتماعي. لقد امتازت هذه المناطق بالمحافظة على القيم الاجتماعية، ويأتي هذا الكونفرانس ليعزز تلك القيم ويجسدها في إطار العمل المشترك، لترسيخ السلم الأهلي المبني على التعددية والتشاركية واحترام الخصوصيات، واعتبار التنوع والاختلاف مصدر قوة حقيقية لا مبرراً للإقصاء أو التفرد».

وأضاف: «إن هذا الكونفرانس هو حجر الأساس لمؤتمر سوري جامع يشارك فيه جميع المكونات، ويكون منبراً حقيقياً لإرادة الشعب السوري بكل أطيافه، بعيداً عن الإقصاء والانتقاء، تمهيداً للوصول إلى حلّ وطني شامل».

ولفت إلى «مناطق شمال وشرق سوريا أثبتت خلال السنوات الماضية أنها الأكثر استقراراً وأمناً، واحتضنت مئات الآلاف من النازحين من مختلف المناطق السورية، وما تزال، وهذا دليل على دورها الإيجابي في حماية السلم الأهلي لا تهديده».

وأشار البيان إلى أن «الحديث عن انتهاك القوانين والدستور من قبل المكونات في شمال وشرق سوريا فيتنافى مع الواقع، إذ إن الانتهاكات الحقيقية والمتكررة للقوانين والأصول كانت في ممارسات السلطة المركزية الحالية، بدءاً من المؤتمر السوري للحوار في دمشق الذي كان مشهداً مصطنعاً، مروراً بالإعلان الدستوري المخالف لاتفاق ١٠ آذار بين قيادة قسد، القائد مظلوم عبدي، والسيد أحمد الشرع، والذي لم يكن مواكباً لجوهر الاتفاق، وصولاً إلى عشرات الخروقات القانونية في إدارة مؤسسات الدولة حالياً».

وشدد على «أن المسؤول الأول عن تأزم الوضع السوري هو استمرار التعنت وغياب خطوات بناء الثقة بين الأطياف ومكونات المجتمع السوري، ما فاقم الانقسامات وزاد من حدة الصراعات. وعلى العكس، فإن المؤتمرات التي تدعو للتعايش والاتحاد تمثل بارقة أمل نحو الحل، إذا ما تم التعاطي معها بإيجابية».

ودعا بيان اتحاد المحامين في إقليم شمال وشرق سوريا: «جميع الحقوقيين والسوريين الأحرار إلى اتخاذ خطوات جدية لبناء وطن يحتضن الجميع، أساسه التعايش والأخوة، ويراعي خصوصيات مكوناته، ويهيئ الأرضية لمؤتمر حوار سوري حقيقي يمثّل إرادة وهوية كل السوريين، وصولاً إلى دستور سوري ديمقراطي يصون التعدد والتنوع السوري الحقيقي، ويحمي كرامة وإرادة الشعب السوري، وينهي صفحة الظلم والاستبداد».

وأدان بيان الاتحاد «بشدة التصريحات الصادرة عن نقابة المحامين المركزية في دمشق، والتصريحات الأخرى التي خرجت من الجهات المحسوبة على الحكومة في دمشق، لما تحمله من تشويه للحقائق وإثارة للانقسام بدلاً من الدعوة إلى الوحدة والحوار».

وأكد اتحاد المحامين لإقليم شمال وشرق سوريا في بيانه: «على تمسكنا بوحدة سوريا أرضاً وشعباً، ونرفض كل مشاريع التقسيم أو التفتيت للوطن السوري، ونؤمن بأن مستقبل البلاد لا يُبنى إلا بالحوار الجاد والشراكة الحقيقية بين جميع المكونات، بعيداً عن الإقصاء والتهميش».

وشدد على أن «تكون المرحلة القادمة مرحلة توحيد الجهود لبناء سوريا ديمقراطية تعددية تحترم حقوق الجميع».

بيان من اتحاد البلديات حول عدم السماح لإيصال فرق الإطفاء والإغاثة إلى الساحل

أدلى اتحاد البلديات في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بيانا، حول عدم السماح لفرق الإطفاء والمواد الإغاثة التي جهزوها للتوجه إلى مناطق الساحل التي تشهد حرائقاً على نحو واسع.

وجاء في نص البيان:

في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق الساحل السوري إلى حرائق مدمرة طالت الغابات والمنازل وخلّفت أضراراً كبيرة في ممتلكات أهلنا هناك، نتابع ببالغ الأسى المعاناة الإنسانية والبيئية الناتجة عن هذه الكارثة.

لقد بادر اتحاد البلديات في الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، منذ الساعات الأولى، إلى إعلان الجاهزية التامة لتقديم كل ما نستطيع من مساعدات وإمكانات متوفرة، سواء كانت فرق إطفاء أو مواد إغاثية، إيماناً منا بأن ما يصيب أي جزء من سوريا إنما يصيبنا

جميعاً، وأن هذا واجب وطني وأخلاقي.

ومع ذلك، نأسف لعدم السماح بإيصال هذه المساعدات إلى أهلنا في الساحل، في وقت هم بأمسّ الحاجة لكل أشكال الدعم والمؤازرة.

إننا نؤكد أن الكوارث الطبيعية يجب أن تكون فوق كل الاعتبارات السياسية والإدارية، وأن التضامن بين السوريين في مثل هذه الظروف ضرورة إنسانية ووطنية.

إننا في اتحاد البلديات نعيد التأكيد على موقفنا الثابت بالوقوف إلى جانب أهلنا في كل سوريا، والاستعداد الدائم لتقديم الدعم الممكن متى ما فُتح المجال لذلك، إيماناً بمبدأ وحدة المصير والمسؤولية المشتركة.

الرحمة لضحايا هذه الكارثة، والسلامة والنجاة لأهلنا المنكوبين..

منسقية المرأة في الأحزاب تشدد على وحدة الصف وتعزيز حضور المرأة في القرار السياسي

عقدت منسقية المرأة في الأحزاب السياسية النشطة في شمال وشرق سوريا والمنضوية في مجلس سوريا الديمقراطية، بمشاركة حركات وتنظيمات نسائية واتحادات المرأة، اجتماعاً تناول المستجدات على الساحتين السورية والإقليمية، في ظل تصاعد الانتهاكات التي تستهدف المكونات السورية، والتي شملت مؤخراً اعتداءاتٍ على مناطق الساحل وريف دمشق، أعقبتها هجمات دامية على محافظة السويداء وارتكاب مجازر بحق السكان والمدنيين العزّل.

وأكدت المشاركات أن استمرار غياب الحل السياسي الشامل، وعدم تلبية تطلعات السوريين بمختلف مكوناتهم، يكرّس حالة عدم الاستقرار في البلاد.

وتوقف الاجتماع عند مؤتمر "وحدة موقف المكونات" الذي استضافته مدينة الحسكة مؤخراً، حيث أجمعت الآراء على أهمية ما مثّله من نموذج للتعايش السلمي والأهلي في شمال وشرق سوريا، وإمكانية نقل هذه التجربة إلى باقي المناطق، بما يعزز اللحمة الوطنية ويواجه خطابات الكراهية والانقسام.

وفي المحور الخاص بأوضاع المرأة السورية، استعرضت المشاركات

حجم المعاناة التي تواجهها النساء في المناطق التي تشهد توترات أو عمليات عسكرية، حيث تتعرض العديد منهن للخطف والقتل وفقدان المعيل، مما يضاعف أعباءهن الاجتماعية والاقتصادية.

وشددت المُداخِلات على ضرورة توحيد الجهود لدعم النساء في جميع المناطق السورية من خلال تنظيمهن وتوعيتهن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتمكينهن من تجاوز التحديات. كما تمت الإشارة إلى أن تجربة المرأة في شمال وشرق سوريا أصبحت نموذجاً ملهماً للنضال والحرية، يستدعي تعزيز التواصل النسوي على المستوى الوطني.

وعلى الصعيد التنظيمي، عرضت الحاضرات أبرز الأنشطة التي نُفذت خلال الفترة الماضية، بما في ذلك عقد ندوات وتوسيع شبكات التواصل مع النساء داخل البلاد وخارجها، مع التأكيد على ضرورة زيادة المشاركة في الفعاليات لتعزيز سير العمل وتطوير الروابط بين مختلف التجارب النسائية.

وفي ختام الاجتماع، تم الاتفاق على خطة عمل شاملة تتضمن تمكين المرأة لضمان حضورها الفاعل في مواقع صنع القرار، وتكثيف حملات التوعية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتنظيم ندوة حول اللامركزية، وعقد جلسة حوارية لمناهضة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، إضافة إلى لقاءاتٍ مع النساء المهجّرات والنازحات جراء أعمال العنف في مناطقهن.

الإدارة الذاتية ترحب ببيان مجلس الأمن وتعلن استعدادها للمساهمة في أي جهد دولي

أبدت الإدارة الذاتية استعدادها للمشاركة في تشكيل هيئة حكم انتقالي شاملة، ووقف العمليات العسكرية، وصياغة دستور توافقي جديد، وإجراء انتخابات حرة بإشراف الأمم المتحدة.

رحبت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، في بيان لها بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ١٠ آب، والذي أدان الانتهاكات بحق المدنيين في السويداء ودعا إلى حمايتهم دون تمييز وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق.

وأعربت الإدارة الذاتية عن تضامنها مع جميع المناطق السورية التي تعرضت للانتهاكات، معلنة استعدادها الكامل للمساهمة في أي جهد دولي أو أممي يهدف إلى حماية المدنيين وضمان المساءلة العادلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم وفق المعايير الدولية.

وأكد البيان أن التمسك بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ يشكل الإطار الجامع لتحقيق انتقال سياسي حقيقي في سوريا، وشدد على ضرورة إشراك جميع القوى الفاعلة، بما في ذلك الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، في العملية السياسية، معتبرًا أن إقصاء هذه القوى سيجعل أي تسوية «منقوصة ومهددة بالفشل».

ورأت الإدارة أن بيان مجلس الأمن جاء منسجمًا مع اتفاقية ١٠ آذار بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، وكذلك مع مخرجات مؤتمر «وحدة الموقف» لمكونات شمال وشرق سوريا المنعقد في ٨ آب بالحسكة. وأبدت استعدادها للمشاركة في تشكيل هيئة حكم انتقالي شاملة، ووقف العمليات العسكرية، وصياغة دستور توافقي جديد، وإجراء انتخابات حرة بإشراف الأمم المتحدة.

واختتمت الإدارة الذاتية بيانها بالتأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في رعاية حوار وطني شامل يضم جميع الأطراف السورية بلا استثناء، بهدف بناء سوريا ديمقراطية تعددية موحدة تحترم حقوق جميع مواطنيها وتحقق تطلعاتهم في الحرية والسلام والعدالة.

سوريا بين قوة القانون وقانون القوة

● محسن عوض اللَّه

جاء بيان خبراء الأمم المتحدة حول أحداث العنف التي شهدتها محافظة السويداء، ذات الغالبية الدرزية جنوب سوريا الشهر الماضي، ليضع إصبعه على جرح البلاد المفتوح.

صوت الخبراء بدا وكأنه قادم من قلب المأساة السورية، مذكّراً بما يعرفه السوريون ويخشون البوح به: ما جرى في السويداء، وما شهدته قرى الساحل، ليس سوى انعكاس لبلد فقد قوة القانون واستسلم لقانون القوة.

في بيانهم الصادر يوم الخميس ٢١ أغسطس/ آب، لم يختبئ الخبراء الأمميون خلف لغة دبلوماسية باردة، بل وصفوا المشهد بوضوح، متحدثين عن جرائم قتل وخطف وإخفاء قسري ونهب وتدمير للممتلكات، إضافة إلى انتهاكات جنسية طالت النساء والفتيات في السويداء.

الأخطر في التقرير أن أصابع الاتهام وُجِهَتْ إلى قوات مرتبطة بالسلطات المؤقتة التابعة لحكومة أحمد الشرع، وهي الجهة المفترض أن تكون مسؤولة عن حماية الناس وصون حقوقهم.

وأشار الخبراء إلى مناخ خانق يسوده الإفلات من العقاب، جعل العائلات تصمت مُكرَهة، إذ كيف تطالب بكشف مصير أبنائها فيما الجناة ما زالوا يلوّحون بالسلاح؟

السويداء لم تكن وحدها في هذا المشهد القاتم، فقد سبقتها قرى الساحل السوري إلى المأساة ذاتها، حيث ارتكبت مجازر بحقهم، وسبيت نساؤهم، وأُحرقت البيوت، ونهبت الممتلكات، ونزحت عائلات كاملة تحت وطأة الخوف.

رسائل متطابقة من الجنوب والغرب؛ تؤكد أن غياب القانون يجعل السلاح هو الحكم، وأن سوريا تتحول من دولة إلى ساحة تتنازعها الطوائف والمليشيات. مثل هذه الانتهاكات لا يمكن تبريرها تحت عناوين "تفلت أمني" أو "حوادث فردية"، فهي دليل صارخ على غياب عقد وطني جامع يساوي بين السوريين.

في غياب القانون، لا تعود المواطنة أساس الانتماء، بل تتحول الولاءات إلى الطائفة أو القبيلة، ويحل الخوف محل العدالة، ويغدو الصمت بديلاً عن الحق. الدولة التي بلا قانون ليست حضناً لمواطنيها، بل فراغاً يبتلع ثقتهم.

القانون ليس شعاراً يرفع على المنابر، ولا مادة جامدة في الدساتير، بل هو الضمانة الحقيقية لكرامة الناس. فلو كانت قوة القانون حاضرة، لما استهدفت قرى السويداء، ولما احترقت بيوت الساحل، ولما تحولت أجساد النساء إلى مسرح لانتهاكات صامتة.

قوة القانون وحدها القادرة على تحويل السلطة من عصا غليظة إلى مظلة آمنة، وعلى جعل ولاء الناس

للدولة نابعاً من الثقة لا من الخوف.

اليوم تقف سوريا أمام مفترق طرق، إما أن تختار بناء دولة عادلة تحكم الجميع بالحق، أو تبقى أسيرة قانون القوة، حيث يفرض السلاح سلطته، ويهيمن الخوف على المصير.

لقد أثبتت أحداث السويداء والساحل أن البلاد ليست بحاجة إلى مزيد من البنادق، بل إلى منظومة قانونية تحمي الضعفاء قبل الأقوياء. فلا سلاح يعوض غياب العدالة، ولا قوة تعادل قوة القانون. ومن دونه ستبقى سوريا عالقة بين ركام الأمس وخوف الغد، تبحث عن دولة ضاعت ملامحها ووطن لم يعد يشبه نفسه.

ماذا يقول السوريون للعالم؟

● عقيل سعيد محفوض

(السلام– المركز الكردي للدراسات) .. يمثل العنف والموت، الإجابة الرئيسة من قِبَل «السوريين» على الأسئلة التي يطرحُها العالم عليهم حول: السياسة والتعدد الاجتماعي والإثني والديني والثقافي والقيمي، والعدالة الانتقالية وغير الانتقالية، وإعادة «لملمة» معنى البلد ومعنى مجتمع ودولة (أو ما يُعَدّ مجتمعاً ودولة) في سوريا؟ وهذه الإجابة صادمة ومهولة بكل معنى الكلمة، وتمثل الصوت الأكثر ارتفاعاً. فضلاً عن أنها مستمرة بلا انقطاع. وهي لا تكشف فقط عن إفلاس أو اختلال مدارك وقيم ورهانات السياسة التقليدية في سوريا، بل تُعرّي أيضاً هشاشة البُنى الاجتماعية والثقافية التي كان يُفترض أنها راسخة. فالعنف الذي يشهده البلد ليس مجرد انفجار عابر أو نتيجة صراع طارئ، بل هو تجلٍّ عميق لأزمة بنيوية في فهم الذات، وفي تصور طبيعة الانتماء والهوية الجمعية. هذا العنف يتحدث بلغة أكثر فصاحة من أي خطابات أو ادعاءات سياسية أو ثقافية. وهذا لا يمثل بالضرورة الإجابة الوحيدة أو الأكثر عمقاً.

الأسئلة السورية

وهذا يضع الجميع أمام أسئلة هي الأكثر تكثيفاً للأوضاع الراهنة اليوم، من قبيل: هل لا يزال بالإمكان الحديث عن سوريا، مجتمعاً ودولة، بعد كل ما حدث، وبعد غرق البلاد بالعنف والموت، منذ حدث ٢٠١١ وحتى اليوم، والتهديد بالمزيد منهما؟ وهل أن التداخلات والتخارجات في المسألة السورية – وهي قديمة – أكبر من قدرة السوريين على التعامل معها وإدارتها، بما هم سوريين، وبما أمكن من عقلانية وإنسانية؟

إن هذه الأسئلة تطرح نفسها بإلحاح في ظل واقع يبدو فيه أن «سوريا» كمفهوم جامع قد تفككت إلى شظايا متناحرة. والأخطر من ذلك، أن هذا التفكك لم يعد مجرد اختلاف في الرؤى السياسية أو الاجتماعية، بل تحول إلى «صراع وجودي» يرى كل طرف فيه أن بقاءه مرهون بـ«فناء» الآخر. هذا التحول النوعي في طبيعة الصراع يجعل أي حديث عن «المصالحة» أو «إعادة البناء» يبدو ساذجاً أو منقطعاً عن الواقع.

هل يجب أن يكون السوريون مخلصين بالتمام لـ «جذر» السياسة في هذا المشرق وفي تاريخهم، وهو السلطة والقوة والغلبة، والعَصَبيّة القبلية والدينية، والاستباحة، أكثر منه «تدبير» الاجتماع والتعدد والاختلاف في الظاهرة الاجتماعية والبشرية؟ أم أن عليهم أن يَقْلِبُوا المعادلة لتكون السياسة «تدبيراً» و«إدارة» لـ «الاختلاف» و«التنوع» في أفق «مجتمع ودولة»؟ يا لَهَوْلَ ما هم فيه، وهَوْلَ ما هم مُقبلُون عليه! إذ إن «الظاهرة السورية» اليوم ولودة، ولم تكشف بعد عن أقصى إمكاناتها واحتمالاتها، الكارثية بكل أسف.

في قلب الكارثة

ليس كل ما يحدث من صنع أيدي «السوريين» فقط، حتى ما تصنعه أيديهم «يتمفصل» مع ديناميات استتباع واختراق بالغة الحدة والعمق والشمول. هم أنفسهم «نتاج» أو «حصيلة» ديناميات تعصب وكراهية شديدة التكثيف والتعبير والتجلي، وشديدة التدمير. وكلما أوغَل السوريون في التعصب والكراهية والدماء، زاد ما يقدمونه للآخرين، وقَلّ ما يفعلونه لأنفسهم، بما هم سوريون. أمرهم غريب بالفعل: يُفَرّطُون في التقاط الفرصة، ويَتَعَجّلُون وقوع الكارثة، بكل هِمّة وحَمَاسَة، بل هم في قلب الكارثة، بكل همة وحماسة أيضاً!

وهذا يكشف عن طبيعة معقدة للأزمة السورية، فهي ليست مجرد «صراع داخلي» بين «مكونات محلية»، بل هي جزء من شبكة أوسع من التناقضات والصراعات الإقليمية والدولية. لكن الأخطر في هذا السياق هو أن السوريين – على الأغلب – لم يكتفوا بأن يكونوا «ضحايا» لهذه التداخلات، بل تحول جانبٌ منهم إلى «فواعل» تدمير للبلد، بل إنهم – في الغالب – يتسابقون في رهانات وأجندات قاتلة.

إن السوريين اليوم يعيشون مفارقة مأساوية: كلما ازدادوا انغماساً في العنف باسم «الدفاع عن الهوية»، كلما فقدوا هويتهم السورية – هل لا يزال لهذه الكلمة من معنى؟– وتخندقوا في هوياتهم القاتلة. وكلما ادعوا أنهم يقاتلون من أجل «سوريا»، كلما ساهموا في محوها من الوجود. هذه المفارقة ليست مجرد «سوء فهم» أو «خطأ في التقدير»، بل هي تعبير عن انقلاب جذري في منظومة القيم ومنطق الفعل السياسي والاجتماعي، حيث تصبح الوسائل غايات في حد ذاتها، ويصبح تدمير الوطن طريقاً لـ «إنقاذه»!

تَصَدُّع فكرة سوريا

يعتقد جزء من «السوريين»، ولا نعلم حجمه الفعلي أو نسبته من «المجتمع»، لكننا نعلم ونشاهد حضوره وتأثيره الطاغي على المشهد، أن المقاربات الطائفية والشروع بالانتقام والإبادة من جهة، وإنكار حدوثها من جهة أخرى، تبني بلداً مستقراً. الصحيح أنها أمور تصدع فكرة سوريا وفكرة مجتمع ودولة فيها. والصحيح أيضاً هو أن القتل والطائفية والإقصاء لا يبني بلداً.

ليأخذ السوريون العبرة مما سلف، من تاريخهم وتواريخ غيرهم، ومن حاضرهم وحاضر غيرهم. ربما أمكن إقامة سلطة وحكم ونظام سياسي، لكن على قلق وخوف دائمين، من «الداخل» و«الخارج». ومن يستخدم السلاح ضد الناس، لن يستطيع أن يحكمهم إلا بالسلاح، ومن يقيم على الظلم والعدوان والقتل لا يحصد إلا ما زرع، وفوقه العار والانهيار. ولا تزال الدروس قريبة وراهنة جداً.

إن هذا الاعتقاد (المقاربات الطائفية، والانتقام، ..) يكشف عن خلل عميق في فهم طبيعة البناء السياسي والاجتماعي. فالذين يؤمنون بأن الإقصاء والإبادة يمكن أن يؤسسا لاستقرار، إنما يخلطون بين «الهدوء القسري» المؤقت و«الاستقرار الحقيقي» المستدام. والتاريخ مليء بأمثلة على سياسيات قامت على القمع والإقصاء، وبدت مستقرة لفترات، لكنها انهارت في النهاية تحت وطأة تناقضاتها الداخلية. مرة أخرى: إن الدروس قريبة وراهنة جداً. فالاستقرار الحقيقي لا يُبنى على «إزالة» الاختلاف، بل على «إدارته» بطريقة عادلة ومتحضرة.

إخفاق تاريخي

أخفق السوريون، حتى الآن، في تدبير الطريق المناسب لـ «تجسير» الفجوات، و«وصل» الانقطاعات، و«تفكيك» الاختناقات بين التكوينات الاجتماعية، و«تصحيح» العلاقة بين «المجتمع والدولة» أو «ما يُعَدّ مجتمعاً ودولة»، بل مجرد التفكير في «مجتمع ودولة» بالفعل. وثمة «اختلال» في ديناميات وموازين المعنى والقوة، و«إخفاق» في فهم ما هم فيه وما يقتضيه. و«تَعَجّل» في المسار من جهة، و«تباطؤ» في معايرته وتقعيده وشرعنته من جهة أخرى. والأهم هو تَوَسّل التطرف والعنف والكراهية سبيلاً للسياسة. هذا الإخفاق ليس مجرد «نقص في الخبرة» أو «ضعف في الأدوات»، بل هو تعبير عن أزمة أساسية في «منهجية التفكير» السياسي. فالسوريون يبدون كأنهم عاجزون عن التفكير «الاستراتيجي» أو «طويل المدى»، ومحكومون بمنطق «الانتقام الفوري» و«المكاسب السريعة». هذا المنطق يجعلهم يُفَوّتُون الفرص التاريخية للبناء، ويُسارعون نحو الهدم والتدمير. إنهم يتعاملون مع السياسة كـ «لعبة صفرية» حيث لا يمكن أن يربح طرف إلا إذا خسر الآخر بالكامل، بدلاً من أن يروا فيها «لعبة تعاونية» يمكن أن يربح فيها الجميع.

إهدار الإنسان

وهذا الاختلال في موازين المعنى والقوة يَظهر بوضوح في الطريقة التي يستخدمها كثيرون لـ «تسويغ» الأفعال الأكثر وحشية باستخدام أنبل المفاهيم، فـ«الأمن والاستقرار» يصبح مرادفاً لـ«الغزو» و«التهجير»، و«العدالة» مرادفة لـ«الانتقام» و«الظلم» و«إهدار الإنسان»، و«الكرامة» مرادفة لـ«الإذلال» و«الحط من كرامة الآخرين». هذا الانقلاب في المعاني ليس مجرد «مناورة سياسية»، بل هو تعبير عن فقدان البوصلة الأخلاقية والسياسية.

وتحدث تفسيرات (قل: تبريرات) غريبة للعنف والقتل الطائفي، و«أبلسة» و«تأثيم» طيف اجتماعي (وإثني وديني وثقافي) واسع النطاق في البلاد، ووضع «الآخر» و«المختلف» – من هذا المنظور – في خانة التهديد بـ«الإبادة» أو «الإقصاء». ويطال ذلك – أو جانب منه – شرائحَ اجتماعية ذات توجهات قيمية وإيديولوجية

وسياسية مختلفة. وبدلاً من الكف عن القتل، يتم التحريض لفعل المزيد. وبدلاً من إزالة الجدران، يتم تعزيزها ورفعها، بل وبناء المزيد منها. وحتى الآن، لم يحدث كل أو أقصى ما يُخافُ منه. وما ظن السوريون أنهم سوف يتجاوزونه، يبدو أنهم يَجِدّون السير فيه بكل همة وحماسة ويقين.

وثمة مؤشر آخر على عمق الأزمة، وهو أن السوريين لا يكتفون بممارسة العنف، بل يسعون إلى «تطبيعه» و«شرعنته» و«تقديسه» أحياناً. هذا يجعل العنف كما لو أنه «طبيعي» و«مبرر»، بل و«ضروري» أيضاً. وهكذا تصبح الجريمة جزءاً من «الثقافة السائدة»، والقتل جزءاً من «منطق» و«متطلبات» السياسة، والكراهية جزءاً من «الهوية الجمعية». هذا التحول الثقافي العميق يجعل احتمالات الخروج من دورة العنف ضئيلة جداً، لأنه يتطلب تغييراً جذرياً في منظومة القيم والمعاني.

رهانات ورسائل

ما يحدث هو أن السوريين «يقولون» الكثير، على مستوى الواقع المعيش، عن أحوالهم واتجاهات الأمور لديهم. لكن ذلك لا يمثل الإجابة المطلوبة على أسئلة كثيرين منهم حول: المواطنة، والمأسسة، والدولنة، والمشاركة، والعدالة. وبالطبع، لا يمثل الإجابة المطلوبة على أسئلة العالم «المتحضر» (!) حيال المسألة السورية. ولا يزال العالم في تَرَقُّب، ولو أن ثمة «أبواب مفتوحة» و«تسهيلات» و«تيسيرات» داعمة لـ «ديناميات متعاكسة» في الظاهرة السورية. ثمة نوع مما يمكن تسميته «الوصل – القطع»: دعم الشيء ونقيضه في الوقت نفسه، واشتراطات لا حدود لها، تضع الظاهرة السورية تحت وطأة أعباء وتحديات أكبر من قدرتها على تحملها.

إن ما «يقوله» السوريون بأفعالهم اليوم هو رسالة واضحة للعالم مفادها أن «المشاركة» و«حقوق الإنسان» و«المجتمع المدني» مجرد «كلمات جوفاء» عندما تصطدم بـ«الحقائق الصلبة» للانتماءات الأولية والمصالح الضيقة. والأسوأ أن الرهانات العالمية تصبح ذريعة إضافية لمزيد من العنف، في دورة لا تنتهي من اللوم المتبادل والخوف وانسداد الأفق.

في الختام

إن اللحظات الأكثر قساوة، عادة ما تكون حبلى بـ «الإمكان»، وفي قلب الكارثة لا يزال نداء أن نكون سوريين، وليس مجرد مكونات (طوائف وقبائل ومناطق إلخ)، حاضراً. وهذا مبعث أمل، لكنه ليس أملاً تلقائياً، ولا تحصيل حاصل، بل هو أمل مشروط بالوعي، والهمة لـ «إعادة التفكير» في أفق مجتمع ودولة، بالسياسة وليس القوة والعسكرة، والمشاركة والتداول وليس التفرد والاستئثار، ومنطق «أمة المواطنين» وليس «الفرقة الناجية»، في الدين والسياسة.

وإذا لم يتدبر السوريون أحوالهم، بما هم سوريين، ولم يقولوا شيئاً لـ «العالم»، خلاف ما يفعلونه، وخلاف ما هم عليه اليوم، وما يَجِدّون السير فيه بكل هِمّة وعَمَاء، فسوف يكونون محل تداخلات ورهانات ووقائع أكثر كارثية. وقد تبقى سوريا، لكن اسماً على غير مسمى، وبلداً ممزقاً وغارقاً بالعنف والموت والعار.

إفرام إسحاق: لا بد من دستور ديمقراطي يضمن حقوق جميع المكونات

أكد إفرام إسحاق، نائب الرئاسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، أن الضمانات الدستورية تشكّل المدخل الأساسي لأي مشاركة مستقبلية في رسم ملامح سوريا الجديدة، مشدداً على ضرورة صياغة دستور ديمقراطي يكفل الحقوق لكافة أبناء الشعب السوري دون تمييز، ويضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المكونات داخل مؤسسات الدولة.

وشدد إسحاق على أن الشعب السرياني الآشوري يتطلع إلى دستور وطني يعترف بخصوصية الشعوب الأصلية، ويقرّ دستورياً باللغة الأم، والثقافة، والهوية القومية لهذا الشعب، الذي يُعدّ جزءاً أصيلاً من النسيج السوري التاريخي.

ورأى إسحاق أن السريان، بصفتهم مكوناً أساسياً من مكونات الشعب السوري، يجب أن يكون لهم دور فعّال ومباشر في عملية إعداد الدستور القادم، وذلك لضمان إيصال مطالبهم ورؤيتهم الوطنية، بالتعاون مع باقي المكونات كالعرب، والكرد، والدروز. وأكد على ضرورة إدراج نصوص صريحة في الدستور تعترف بالخصوصية القومية والثقافية والدينية للسريان، بما يضمن حقوقهم ويحمي وجودهم.

وحول الهوية الوطنية، أشار إسحاق إلى أن سوريا هي وطن لكل شعوبها، وتتمتع بتنوع قومي وديني يمثل ثراءً للمجتمع السوري، وليس عامل تفرقة. وشدد على أن الهوية الوطنية السورية يجب أن تكون هوية مركّبة، تتسع للهويات القومية مثل الكرد، والسريان الآشوريين، والعرب، وتقرّ بلغاتهم وثقافاتهم ضمن إطار وحدة الوطن، بضمانة دستور عصري وديمقراطي.

وتناول إسحاق واقع التهميش الذي تعرّض له الشعب السرياني لعقود طويلة، خاصة في ظل النظام البعثي، حيث مورست سياسات الإقصاء وطمس الهوية، مشيراً إلى أن هذا الإرث الثقيل يجب ألا يتكرر في أي مستقبل سوري. ورأى أن الطريق لتفادي ذلك يمرّ عبر دستور جديد تشاركي، يكتب بمشاركة كل المكونات، ويحدد الحقوق والواجبات بوضوح، لضمان المساواة ومنع العودة إلى الحروب والاستبداد.

واعتبر إسحاق أن النظام اللامركزي هو الشكل الأمثل للحكم في سوريا المستقبل، كونه يضمن حقوق جميع المواطنين بعدالة، ويمنح المكونات القدرة على الحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية، إلى جانب مشاركة فعّالة في إدارة شؤون الوطن. وأضاف أن كثيراً من دول العالم تعتمد النظام اللامركزي لضمان التعددية والعدالة، داعياً إلى أن يُبنى عليه الدستور السوري القادم.

وفي ختام حديثه، نوّه إفرام إسحاق إلى أن تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تمثل نموذجاً حيّاً للتعايش المشترك بين العرب، والكرد، والسريان، وباقي المكونات. ووصف هذه الحالة الوطنية بأنها "الصورة الحقيقية لسوريا"، مؤكداً أن هذه العلاقة المتجذرة بين الشعوب يجب أن تُبنى عليها نواة لمجتمع سوري جديد، يتسع للجميع، ويقوم على قيم العدالة، والحرية، والمساواة.

بدران جيا كرد: أي عملية انتخابية على مستوى سوريا يجب أن تتم بتوافق وإجماع سوري

أكد الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بدران جيا كرد، أن السلطات المؤقتة في دمشق تمضي بشكل أحادي في العملية السياسية والمرحلة الانتقالية دون مشاركة شاملة للمكونات السورية، لافتاً إلى أن أي عملية انتخابية على المستوى الوطني السوري، خاصة التشريعية، يجب أن تتم بتوافق وإجماع سوري شامل، دون فرضها من قبل جهة واحدة.

وقال بدران جيا كرد في حديث لموقع «إرم نيوز»: «السلطات المؤقتة في دمشق تمضي بشكل أحادي وناقص في العملية السياسية والمرحلة الانتقالية، دون مشاركة شاملة للمكونات السورية في إنشاء المؤسسات السيادية للدولة، ولا تستند إلى سند دستوري وقانوني تشرعن ذلك».

وأضاف: «الإعلان الدستوري المؤقت جاء بنفس المنهجية الإقصائية والأحادية، ولا يمكن لهذه المنهجية أن تعطي الصبغة الشرعية للأعمال التي تمارسها.. كان من الأجدر أن تكون هناك مشاركة لكافة الأطياف السورية، وكذلك الأممية، في صياغة دستور مؤقت، ووضع أسس قانونية للمرحلة الانتقالية. ووفقها، تتم العملية الانتخابية بحسب الظروف الراهنة».

وذكرَ بدرن جيا كرد أن: «طريقة تقييم السلطات المؤقتة للقضايا، أمنية وعسكرية فقط، حيث إنها تعتبر كل منطقة جغرافية لا تسيطر عليها الفصائل التابعة لها هي منطقة غير آمنة.. وهذا غير صحيح بشكل قاطع، بالعكس تماماً، حيث قضية الاستقرار والأمان في المناطق التي تسيطر عليها السلطات المؤقتة أصبحت قضية دولية وإقليمية وهي على المحك. والسوريون في الداخل السوري يناشدون قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لحمايتهم، وتأمين حياتهم».

وقال: «صحيح، أن هناك تحديات أمنية تواجه مناطق الإدارة الذاتية، وهي بشكل خاص تتمثل في حربنا المستمرة ضد خلايا تنظيم (داعش) في المنطقة، وتزايد عملياته الإرهابية، ولكن لا يوجد بديل عن الإدارة الذاتية، والنظام اللامركزي السياسي في سوريا».

وأكد أن: «أي عملية انتخابية على المستوى الوطني السوري، خاصة التشريعية، يجب أن تتم بتوافق وإجماع سوري شامل، دون فرضها من قبل جهة واحدة، على أن يكون ذلك تحت إشراف دولي وبموجب قانون تنظمه بشكل ديمقراطي وحر وشفاف».

وقال: «الإدارة الذاتية جزء من سوريا، وستبذل كل جهودها في سبيل التوافق مع دمشق في إطار سوريا موحدة، وسط تحديات تواجه التوافق. وهنا، لابد من امتلاك الإرادة والتصميم لتجاوز العراقيل والتحديات. نحن ماضون في هذا المسار لتحقيق ما يخدم مصلحة سوريا شعباً وأرضا».

صالح مسلم: تجربة روج آفا تجربة خاصة في قلب الشرق الأوسط

أكد صالح مسلم، عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، أن تجربة غرب كردستان تعد تجربة خاصة في قلب الشرق الأوسط، وتحديداً في بلد مثل سوريا، حيث لم يتوقع أحد نشوء مثل هذا النموذج فيها، معتبراً أنه يمكن تحويلها إلى مشروع سلام لسوريا والمنطقة بأكملها.

جاء ذلك خلال مشاركته في أعمال مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي للعالم العربي، الذي عقد في السليمانية.

وقال صالح مسلم" لايزال الشعب صامداً رغم جميع التهديدات والهجمات التركية التي استهدفت مناطقنا، واليوم نملك تجربة غير مسبوقة في غرب كردستان، ونسعى لأن تكون هناك شراكة حقيقية في رسم مستقبل بلدنا".

وأضاف "في شمال وشرق سوريا استطعنا أن نؤسس نموذجاً ديمقراطياً مميزاً للحياة المشتركة، وتمكّنا من حماية مشروعنا بفضل اعتمادنا على فلسفة القائد عبداللّه أوجلان".

وشدد مسلم على أن "تجربة غرب كردستان تعد تجربة خاصة في قلب الشرق الأوسط، وتحديداً في بلد مثل سوريا، حيث لم يتوقع أحد نشوء مثل هذا النموذج فيها، معتبراً أن هذه التجربة يمكن أن تتحول إلى مشروع سلام لسوريا والمنطقة بأكملها».

قيادي بمجلس دير الزور العسكري: تعرضنا لـ ١٥٠ هجوماً من قبل داعش منذ بداية العام

قدّم القيادي في مجلس دير الزور العسكري، عبد الكريم عويد فندي العويد، في حديث لوكالة هاوار، شرحاً موسعاً حول آخر التطورات الأمنية والعسكرية في ريف مقاطعة دير الزور وبالتحديد الشرقي، مشيراً إلى تصاعد وتيرة هجمات داعش في الأشهر الأخيرة، مؤكداً استعداد قوات المجلس للتصدي لأي تهديد يستهدف المدنيين أو المرافق العامة.

وقال العويد: "بالنسبة إلى الوضع الأمني والعسكري الحالي في أرياف دير الزور، لاحظنا منذ بداية هذه العام تصاعداً ملحوظاً في هجمات خلايا داعش ضد القوات العسكرية والأمنية والمرافق الخدمية، وحتى ضد المدنيين. الهجمات ازدادت وتيرتها، وتُنفذ بأساليب جديدة من قبل خلايا نائمة".

وأضاف: "نعتقد في مجلس دير الزور العسكري أن داعش غيّرت من استراتيجيتها وتكتيكاتها بعد حالة الفوضى التي تبعت سقوط النظام. التنظيم استفاد من هذه الظروف ليعيد تنظيم صفوفه، يستقطب أعضاء جدداً، ويشن هجمات تستهدف المدنيين والمؤسسات العامة والعسكرية".

وتابع العويد: "من خلال خبرتنا الطويلة في مكافحة الإرهاب، نعلم أن خلايا داعش تقف وراء معظم هذه الهجمات. التنظيم استغل انشغالنا في معاركنا مع الاحتلال التركي، ما أتاح له فرصة لإعادة ترتيب صفوفه. هدفه الرئيس هو زعزعة الاستقرار، بث الرعب في قلوب المدنيين، وإعادة إحياء حلمه بالسيطرة على الأراضي".

وأشار العويد إلى طبيعة المنطقة الجغرافية التي يستفيد منها داعش: "منطقة دير الزور واسعة وصحراوية، إضافة إلى امتداد نهر الفرات وكثافة الأشجار على ضفافه، ما يمنح الخلايا بيئة مناسبة للاختباء والتحرك بعيداً عن الرصد. كما أن بعض الهجمات مصدرها عناصر قادمة من مناطق أخرى تعبر النهر وتستهدف نقاطنا".

وتحدث العويد عن حادثة اختطاف مقاتلين من المجلس في بلدة غرانيج مؤخراً: "في ليلة الرابع عشر من آب، وأثناء وجود مجموعة من مقاتلينا في مستوصف بمنطقة الغرانيج، تعرضوا لهجوم من مجموعة مسلحة نرجح أنها تابعة لداعش، حيث تم أسر عدد منهم. على الفور فتحنا تحقيقاً، وحددنا المنطقة التي نُقل إليها المقاتلون، فباشرت قواتنا بعملية تدخل أسفرت عن اشتباكات قُتل خلالها أحد المهاجمين وأصيب ثلاثة آخرون. وفي اليوم التالي، شنّت قواتنا بمشاركة وحدات حماية المرأة (YPJ) حملة تمشيط واسعة في بلدة الغرانيج، وتمكّنا خلالها من تحرير أربعة من مقاتلينا المختطفين، إضافة إلى اعتقال ١٢ مشتبهاً بالانتماء لداعش".

وأوضح أن هذه العملية "استمرت طوال الليل وحتى صباح السادس عشر من آب، وأسفرت عن ضبط كميات من الذخائر. وما زالت التحقيقات جارية مع المعتقلين للتأكد من دورهم في الهجمات".

كما كشف العويد عن حجم الخسائر التي تكبدها المجلس منذ بداية العام: "تعرضت قواتنا في منطقة دير الزور وحدها لنحو ١٥٠ هجوماً مسلحاً من قبل مرتزقة داعش، وفي الشهر الماضي فقط سُجل أكثر من ١٠ هجمات استهدفت نقاطاً عسكرية وأمنية، أدت إلى استشهاد ستة من مقاتلينا".

وختم القيادي في مجلس دير الزور العسكري، عبد الكريم عويد فندي العويد، حديثه بالتأكيد على مواصلة الجهود لإعادة الأمن والاستقرار: "نحن دائماً مستعدون لمواجهة أي تهديد. عمليات التمشيط الأخيرة أثبتت جدواها، حيث عاد الهدوء إلى المنطقة بعد القضاء على عدد من الخلايا النشطة. هدفنا أن نحمي المدنيين ونمنع داعش من استغلال أي فراغ أمني أو حالة فوضى".

نائب رئيس البرلمان الكندي: الاعتراف بحقوق الكرد في سوريا أمر بالغ الأهمية

في إطار الجهود الدولية لضمان حقوق كافة المكونات السورية في مستقبل سوريا ومن ضمنهم الكرد، وأحقيتهم في إدارة مناطق الإدارة الذاتية بلامركزية سياسية؛ شارك الرئيس المشترك لمؤتمر الوطني الكردستاني "أحمد كاراموس" في إطار مهرجان السلام والثقافة الكردي الـ ٢٣ في كندا، في بعض المحاضرات التي ألقيت، وأجرى بعض اللقاءات مع بعض المسؤولين في الحكومة.

وعقد أحمد كاراموس في ٢٥ آب ٢٠٢٥ اجتماعاً مهماً في أوتاوا مع نائب رئيس البرلمان الكندي والبرلماني في حزب المحافظين "توم كميك"، ويُمثل توم كميك في الوقت ذاته مجموعة أصدقاء الكرد في البرلمان، وحضر أيضاً ممثلون عن مراكز المجتمع الكردي في تورنتو وأوتاوا.

تم تقييم القضايا؛ تعزيز علاقات المجتمع الكردي في كندا مع البرلمانيين، القضايا الثقافية، الاجتماعية والسياسية المشتركة، ومكانة الكرد في الساحة الدولية، خلال الاجتماع.

وأدلى توم كميك بتصريح بعد الاجتماع، قائلا: إن الاعتراف بالإدارة الكردية في شمال وشرق سوريا أمر بالغ الأهمية لشرعية دمشق على الساحة الدولية ورفع قيود القوى الغربية.

وأشار كميك إلى الاتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية المؤقتة الذي تم توقيعه في ١٠ آذار ولكن لم يتم تنفيذه، ملفتاً الانتباه إلى إنه يجب حل الخلافات بشأن دمج القوات الكردية.

ونوه توم كميك إلى أن قيام دولة سورية شاملة ومحايدة تعترف بالإدارة الذاتية في روج آفا، ضرورة لتحقيق السلام الإقليمي، وانتقد قرار حكومة دمشق في تأجيل الانتخابات في المناطق الكردية، ودعا كميك إلى إعداد دستور أساسي جديد يمثل كافة المكونات، التنوعات العرقية والدينية.

وقال توم كميك: "قُتل العديد من الأشخاص، واُعتقل العديد في ظل الأنظمة الظالمة والقمعية للنظام أو تعرضوا للتعذيب، أن تكرر هذا مرة أخرى، لكانت مأساة كبيرة"، وصرح أنه يجب أن يُمثل الدستور الأساسي الجديد كافة المكونات والتنوعات العرقية والدينية.

وأدلى الرئيس المشترك للمؤتمر الوطني الكردي أحمد كاراموس أيضاً ببيان بخصوص الاجتماع، معبراً عن سعادته لمساندة كميك للقضية الكردية.

ولفت كاراموس الانتباه إلى نقد كميك بشأن تأجيل الانتخابات والدعوة من أجل إعداد دستور أساسي يُمثل كافة المكونات والتنوعات العرقية والدينية، وقال: "يجب على الكرد والمجموعات العرقية والدينية رفض الانتخابات التي تستبعدهم، يجب أن يطالبوا بالعدالة والمساواة".

التكنولوجيا ومستقبل الإنسان

■ هادي عطاللّه

في العقود الأخيرة، باتت التكنولوجيا القوة الأساسية التي تشكل مجرى حياة الإنسان، فهي المحرك الأساسي للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. تطورت التكنولوجيا من مجرد أدوات ميكانيكية بسيطة إلى أنظمة معقدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والواقع الافتراضي والمعزز. هذا التطور غير طريقة تفاعل الإنسان مع محيطه، كما أعاد تشكيل مفاهيم مثل العمل والتعليم والصحة والعلاقات الإنسانية، بل والأكثر من ذلك، أعاد طرح سؤال وجودي عن طبيعة الإنسان ومستقبله. إن العلاقة بين التكنولوجيا والإنسان ليست علاقة بسيطة أو منحصرة في تحسين أدوات الحياة، بل هي علاقة معقدة تتداخل فيها الأبعاد التقنية مع الفلسفية والاجتماعية والبيئية.

منذ بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، والإنسان يشهد تغيرات متسارعة في نمط حياته. فقد أدى إدخال الماكينات إلى تسريع الإنتاجية بشكل غير مسبوق، ما جعل المجتمعات تتحول من الزراعة إلى الصناعة، وفتح أبوابًا واسعة للمدن والنمو السكاني. أما في القرن العشرين والواحد والعشرين، فقد دفع تطور الحواسيب والاتصالات إلى تحول جديد كليًا، حيث أصبح العالم قرية صغيرة متصلة بشبكة ضخمة من المعلومات والتقنيات. التكنولوجيا لم تعد مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت شريكًا في صنع القرار، في بعض الأحيان يفوق قدرة الإنسان على الفهم والمعالجة. هذا التطور السريع يحمل فرصًا هائلة لكنه يرافقه تحديات كبيرة تتطلب من البشر وعيًا واستعدادًا.

من بين أبرز الجوانب التي تميز التكنولوجيا الحديثة هو ظهور الذكاء الاصطناعي، وهو نوع من البرمجيات والأنظمة التي تحاكي التفكير البشري، وتتطور عبر التعلم الآلي والشبكات العصبية. الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد فكرة علمية خيالية، بل أصبح يدخل في حياتنا اليومية من خلال المساعدات الصوتية مثل (سيري) و(أليكسا)، إلى أنظمة التوصية في منصات التواصل الاجتماعي، وحتى في المجالات الطبية والهندسية. هذه الأنظمة قادرة على تحليل كميات هائلة من البيانات واتخاذ قرارات دقيقة في زمن قياسي، ما يفتح أبوابًا لتحسين الخدمات وكفاءة العمليات في شتى المجالات. ولكن هذا القدر الهائل من التحكم والمعلومات يثير مخاوف حول فقدان الخصوصية، والسيطرة على البيانات الشخصية، واحتمالية استبدال البشر بالآلات في الوظائف الحيوية.

في مجال العمل، تؤدي التكنولوجيا إلى تغير جذري في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة. الوظائف التقليدية التي تعتمد على المهام اليدوية أو الروتينية في طريقها للاندثار أو التحول بشكل جذري بسبب الأتمتة والروبوتات الذكية. هذا يخلق نوعًا من القلق الاجتماعي بشأن مستقبل العمالة والبطالة، لكنه أيضًا يفتح أفقًا جديدًا للوظائف التي تتطلب مهارات تقنية متقدمة، مثل تطوير البرمجيات، أمن المعلومات، إدارة البيانات، وتصميم الأنظمة الذكية. السؤال الأهم هنا هو كيف يمكن للمجتمعات أن تواكب هذا التحول؟ وهل ستتوافر فرص التعليم والتدريب للجميع لكي لا تتوسع الفجوة بين من يمتلكون مهارات المستقبل ومن لا يمتلكونها؟

في التعليم، تلعب التكنولوجيا دورًا تحويليًا لم يكن ممكنًا من قبل. لقد أدت الثورة الرقمية إلى ظهور منصات التعلم الإلكتروني التي تتيح للطلاب الوصول إلى مصادر معرفية ضخمة ومتنوعة، دون التقيد بمكان أو زمان معين. الأدوات التعليمية الحديثة، مثل الواقع الافتراضي، تسمح بتجارب تعليمية تفاعلية تغني الفهم وتعزز الحفظ، بينما تسمح أدوات الذكاء الاصطناعي بتخصيص التعليم وفقًا لاحتياجات كل طالب. هذه الثورة في التعليم يمكن أن تقلل الفجوات الاجتماعية وتمكن ملايين من الوصول إلى فرص تعليمية عالية الجودة. مع ذلك، فإن التحدي الأكبر يكمن في ضمان وصول هذه التكنولوجيا إلى جميع الطبقات والمناطق، وخاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى بنية تحتية رقمية متطورة.

أما في مجال الصحة، فقد أحدثت التكنولوجيا طفرة هائلة في قدرة الإنسان على تشخيص الأمراض وعلاجها. التطورات في الطب الجيني تسمح بفهم دقيق لجينات الإنسان، مما يفتح الباب أمام علاجات مخصصة تناسب كل فرد بشكل خاص، وهو ما يعرف بـ «الطب الدقيق». كما أن الأجهزة الطبية الذكية وأنظمة المراقبة الصحية عن بعد تتيح متابعة الحالة الصحية للمرضى بشكل مستمر ودقيق، مما يخفف من العبء على المستشفيات ويقلل من الحاجة للزيارات الطبية المتكررة. علاوة على ذلك، فإن الروبوتات الجراحية توفر دقة فائقة وتقلل من فترة التعافي. مع ذلك، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بحماية البيانات الصحية، وتكلفة التكنولوجيا المتقدمة التي قد تجعلها حكرًا على فئات معينة، مما قد يزيد من التفاوت الصحي بين الطبقات الاجتماعية.

التكنولوجيا أيضًا تلعب دورًا حيويًا في مواجهة التحديات البيئية التي تهدد كوكبنا. مع ارتفاع درجات الحرارة وتزايد ظواهر التغير المناخي، تظهر أهمية البحث عن حلول مستدامة. هنا، تظهر تكنولوجيا الطاقة المتجددة كالشمسية والرياح والطاقة الكهرومائية، كخيارات نظيفة وصديقة للبيئة يمكن أن تقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري المسبب للتلوث. بالإضافة إلى ذلك، تكنولوجيا الزراعة الذكية تساهم في تحسين إنتاج الغذاء بطرق مستدامة، مثل استخدام المستشعرات لتحليل التربة وتحسين استخدام المياه، وتقنيات الزراعة العمودية التي توفر المساحات وتقلل من استهلاك الموارد. لكن، يبقى التحدي الأكبر في جعل هذه التكنولوجيا متاحة للجميع وفي تقليل الآثار البيئية الناجمة عن تصنيع وتخلص من الأجهزة الإلكترونية نفسها.

في هذا السياق، يبرز سؤال أساسي حول العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا في المستقبل: هل ستظل التكنولوجيا أداة بيد الإنسان يتحكم بها؟ أم أنها ستتطور لتصبح شريكًا أو حتى متحكمًا في مصيره؟ هذه الأسئلة ليست مجرد افتراضات مستقبلية، بل أصبحت جزءًا من النقاشات العلمية والفلسفية المعاصرة. هناك توجهات نحو ما يسمى «الاندماج السيبرنيتي» حيث يتم دمج الإنسان مع الآلات بشكل مباشر، مثل الأجهزة المزروعة في الجسم لتحسين القدرات الحسية أو العقلية، أو استخدام واجهات الدماغ الحاسوبية التي تسمح بالتواصل المباشر مع الأجهزة الرقمية. هذه التكنولوجيا قد تزيد من إمكانيات الإنسان بشكل هائل، لكنها تفتح أبوابًا لمخاطر أخلاقية واجتماعية، مثل فقدان الخصوصية، وخلق فئات بشرية مختلفة حسب القدرة على الوصول إلى هذه التحسينات.

التكنولوجيا أيضًا تؤثر بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية والثقافية. وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية جعلت العالم أكثر ترابطًا، لكنها في الوقت نفسه أثرت على جودة العلاقات الإنسانية، حيث أصبحت كثير من التفاعلات افتراضية وشبه آلية. هذا الأمر يخلق حالة من العزلة الاجتماعية رغم الارتباط الرقمي، ويساهم في انتشار ظواهر مثل التنمر الإلكتروني، وانتشار المعلومات المضللة أو الأخبار الكاذبة التي تؤثر على الرأي العام والاستقرار الاجتماعي. لذلك، من الضروري أن يترافق التطور التكنولوجي مع تعزيز الثقافة الرقمية، التي تركز على الاستخدام المسؤول والواعي للتكنولوجيا.

وفي هذا الإطار، يأتي دور التعليم والتوعية في إعداد الأجيال القادمة لمستقبل يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا. يجب أن يزود التعليم الطلاب ليس فقط بالمعرفة التقنية، بل وأيضًا بمهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والوعي الأخلاقي والاجتماعي. ويجب أن يتعلم الإنسان كيف يكون مشاركًا فعالًا في تطوير التكنولوجيا واستخدامها بما يخدم مصلحة المجتمع ككل، لا مجرد مستهلك سلبي. هذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومات والمؤسسات التعليمية والشركات التقنية والمجتمع المدني معًا.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن التكنولوجيا تمثل فرصة غير مسبوقة لتطوير الإنسان والمجتمع، لكنها تحمل في ذات الوقت تحديات جسيمة تتطلب وعيًا ومسؤولية عالية. المستقبل الذي تبنيه التكنولوجيا للإنسان يعتمد على كيفية تعاملنا معها، سواء عبر التشريعات التي تحكم استخدامها، أو عبر القيم التي نغرسها في الأجيال القادمة، أو عبر التعاون الدولي لضمان توزيع عادل للتكنولوجيا والاستفادة منها بشكل مستدام. إن مستقبل الإنسان والتكنولوجيا ليس مسارًا محددًا، بل هو مجال مفتوح تتقاطع فيه الإمكانيات مع الخيارات، والتحديات مع الفرص.

وهكذا، نجد أنفسنا في مفترق طرق تاريخي، حيث التكنولوجيا ليست مجرد أدوات أو اختراعات، بل هي العامل الذي يعيد تعريف معنى الإنسانية. هذه الحقبة تتطلب منا التفكير بعمق في العلاقة التي تربطنا بتلك التكنولوجيا، وأن نضع أسسًا تضمن أن تكون هذه العلاقة شراكة تحقق الخير للبشرية بأسرها، لا أن تتحول إلى أداة تفرقة أو تحكم. إن مستقبل الإنسان في ظل التكنولوجيا هو قصة لا تزال تُكتب، ونحن جميعًا شركاء فيها، فكيف نريد أن يكون هذا المستقبل؟ هذا هو السؤال الذي يفتح لنا أفق التأمل والعمل في آن واحد.

إلى أي حد يمكن أن يتطور الذكاء الاصطناعي؟

■ ميساء أحمد

في عصرنا الحالي، أصبح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) من أكثر المجالات العلمية والتقنية إثارة للجدل والنقاش، حيث يشكل نقلة نوعية في طريقة تعامل البشر مع التكنولوجيا والعالم من حولهم. يتساءل الكثيرون حول إلى أي حد يمكن أن يتطور الذكاء الاصطناعي، وهل يمكن له أن يصل إلى مستوى يحاكي أو حتى يتجاوز الذكاء البشري؟ وهل يمتلك القدرة على التفكير والإبداع والوعي؟ هذا السؤال ليس مجرد استفسار تقني، بل يمتد ليشمل أبعادًا فلسفية وأخلاقية واجتماعية عميقة. في هذا البحث، سنحاول استكشاف هذا الموضوع من عدة جوانب، مستعرضين تطور الذكاء الاصطناعي، الإمكانات التقنية الحالية والمستقبلية، التحديات التي تواجهه، وكذلك التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة.

في البداية، لابد من فهم معنى الذكاء الاصطناعي وما يتضمنه. الذكاء الاصطناعي هو فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى إنشاء أنظمة أو برامج قادرة على أداء مهام تتطلب ذكاء بشريًا، مثل التعلم، الفهم، اتخاذ القرارات، التعرف على الأنماط، والتفاعل مع البيئة. تطور الذكاء الاصطناعي بدأ منذ منتصف القرن العشرين، حيث كانت البداية بأنظمة تعتمد على قواعد صارمة وثابتة (الذكاء الاصطناعي الضيق)، ثم تطورت لتشمل تقنيات تعلم الآلة التي تعتمد على البيانات والخوارزميات لتحسين أداء النظام بمرور الوقت. مع تقدم الحوسبة وتوافر كميات هائلة من البيانات، نشأت تقنيات التعلم العميق التي سمحت للأنظمة بمحاكاة بعض وظائف الدماغ البشري من خلال الشبكات العصبية الاصطناعية. هذا التطور التقني الذي يشهده الذكاء الاصطناعي يشير إلى إمكانية نموه بشكل هائل، ولكن السؤال يبقى: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يصل إلى مستوى «الذكاء الاصطناعي العام» أو «الذكاء الاصطناعي الفائق»؟ الذكاء الاصطناعي العام يشير إلى قدرة النظام على أداء أي مهمة عقلية يستطيع الإنسان القيام بها، بما يشمل التعلم والتفكير المنطقي، والإبداع، والفهم العميق للسياقات المختلفة، والوعي الذاتي. أما الذكاء الاصطناعي الفائق فهو يتجاوز قدرات الإنسان في جميع المجالات الذهنية، سواء من حيث السرعة أو القدرة على الابتكار أو التحليل.

حتى الآن، ما تم تحقيقه من إنجازات في الذكاء الاصطناعي يقتصر غالبًا على الذكاء الاصطناعي الضيق، حيث تتخصص الأنظمة في مهام محددة مثل الترجمة، التعرف على الصور، قيادة السيارات ذاتياً، أو اللعب في الألعاب الذهنية المعقدة مثل الشطرنج. هذه الأنظمة فعالة للغاية في مجالاتها المحددة لكنها تفتقر إلى القدرة على التعلم الشامل أو الانتقال بين المهام المختلفة بدون تدريب خاص. السبب الرئيسي لذلك يعود إلى التعقيد الهائل للذكاء البشري الذي يتضمن ليس فقط المعالجة المنطقية، بل الفهم العاطفي، الوعي بالذات، والقدرة على التعامل مع المواقف الغامضة والمتغيرة.

التطور المستقبلي للذكاء الاصطناعي يعتمد على عدة عوامل تقنية مهمة. أولها هو تقدم الحوسبة. لا يمكن تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي معقدة بدون توفر حوسبة عالية الأداء، خصوصًا في مجالات مثل التعلم العميق التي تتطلب عمليات حسابية ضخمة. مع التقدم المستمر في تكنولوجيا المعالجات، الحوسبة الكمومية، والذاكرة، يمكن توقع تسريع كبير في قدرة الأنظمة على التعلم والتطور. ثانيًا هو جودة وكمية البيانات. يعتبر الذكاء الاصطناعي معتمدًا بشكل كبير على البيانات لتعلم الأنماط والتنبؤات. ازدياد حجم البيانات وتنوعها يمكن أن يمنح الذكاء الاصطناعي قدرة أكبر على التعميم وتطوير مهارات جديدة. ثالثًا هو تطور الخوارزميات نفسها، حيث يتم باستمرار ابتكار خوارزميات أكثر ذكاءً وفعالية، قادرة على التعلم من بيانات أقل، والتكيف مع مواقف جديدة بمرونة أكبر.

ومع ذلك، هناك عدة عقبات تقنية وعلمية لا تزال تعيق تطور الذكاء الاصطناعي نحو الذكاء الاصطناعي العام. من أبرز هذه العقبات هو فهم الوعي والذات، وهما عنصران جوهريان في الذكاء البشري. حتى الآن، لم يتمكن العلماء من تحديد ماهية الوعي بدقة أو كيفية ترجمته إلى خوارزميات برمجية. بالإضافة إلى ذلك، الذكاء الاصطناعي يواجه صعوبات في تفسير المعلومات غير المهيكلة أو الغامضة، والتعامل مع القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تحكم قرارات البشر.

هذا يقودنا إلى الجانب الفلسفي والأخلاقي في تطور الذكاء الاصطناعي. هل يمكن لآلة أن تمتلك وعيًا؟ هل يمكنها أن تشعر أو تفكر بطريقة مشابهة للبشر؟ بعض الفلاسفة والباحثين يرون أن الذكاء الاصطناعي سيكون دائمًا مجرد محاكاة للذكاء البشري، بدون وعي حقيقي أو شعور. بينما يرى آخرون أن الوعي قد يظهر تدريجياً مع تطور الأنظمة وتعقيدها، خصوصًا إذا تمكنت هذه الأنظمة من التفاعل مع بيئتها والتعلم المستمر بطرق تشبه عمليات الدماغ البشري. بالإضافة إلى ذلك، تثير مسألة الأخلاقيات جدلًا كبيرًا، خصوصًا فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي، ومدى مسؤولية المبرمجين والمستخدمين عنها، وكذلك مخاطر الاستخدامات السيئة مثل الأسلحة الذاتية أو المراقبة الجماعية.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لتطور الذكاء الاصطناعي. من المتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى ثورة في سوق العمل، حيث يمكن للأنظمة الذكية أن تحل محل الإنسان في العديد من الوظائف التي تعتمد على المهام الروتينية والمتكررة. هذا قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة إذا لم يتم تهيئة المجتمعات والأفراد لمواكبة هذا التحول عبر التعليم وإعادة التدريب. بالمقابل، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفتح آفاقًا جديدة لابتكار وظائف ومجالات عمل لم تكن موجودة من قبل، خصوصًا في مجالات تحليل البيانات، التصميم الإبداعي، والرعاية الصحية.

التفاوت في توزيع فوائد الذكاء الاصطناعي يشكل تحديًا اجتماعيًا هامًا، إذ يمكن أن تتركز التكنولوجيا المتقدمة في يد عدد قليل من الشركات أو الدول، مما يزيد من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، ويزيد من خطر الاستغلال. لهذا السبب، هناك دعوات متزايدة لوضع أطر تنظيمية دولية تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة ومسؤولة، وتحمي حقوق الإنسان والخصوصية.

من جهة أخرى، يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في حل مشكلات عالمية مثل التغير المناخي، الأوبئة، وتحسين نوعية الحياة. عبر تحليل البيانات بشكل أعمق وأسرع من الإنسان، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم العلماء في تطوير حلول أكثر فاعلية ومستدامة، ويقدم أنظمة ذكية تدعم الرعاية الصحية الشخصية والتعليم المتقدم.

عندما نفكر في المستقبل البعيد، تظهر سيناريوهات مختلفة حول مدى تطور الذكاء الاصطناعي. أحد السيناريوهات هو تحقيق الذكاء الاصطناعي الفائق، حيث يتجاوز الذكاء الاصطناعي قدرات البشر في كافة المجالات، وهذا قد يؤدي إلى «انفجار ذكائي» حيث تبدأ الآلات في تحسين نفسها ذاتيًا بشكل سريع للغاية، ما قد يؤدي إلى تغييرات جذرية في المجتمع وحتى في طبيعة البشرية نفسها. هذا السيناريو يحمل فرصًا هائلة لكنه مليء بالمخاطر، خصوصًا فيما يتعلق بفقدان السيطرة على هذه الأنظمة.

على الجانب الآخر، هناك سيناريو أكثر تحفظًا، حيث يستمر الذكاء الاصطناعي في التطور ولكن بحدود معقولة تحافظ على دور الإنسان كمركز صنع القرار، مع تطوير تقنيات داعمة تعزز من قدرات البشر بدلاً من استبدالهم.

في النهاية، تطور الذكاء الاصطناعي هو رحلة معقدة ومتعددة الأبعاد، تعتمد على تفاعل بين التقدم العلمي، التحديات التقنية، الفلسفة، والقيم الإنسانية. يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على النمو إلى مستويات غير مسبوقة، لكن هذا التطور يجب أن يكون مصحوبًا بحكمة ومسؤولية لضمان أن يكون في خدمة الإنسان وليس تهديدًا له. مستقبل الذكاء الاصطناعي يتوقف في النهاية على كيف سنختار نحن البشر استخدامه، تنظيمه، وتوجيهه، ومدى قدرتنا على دمجه في بنية مجتمعاتنا وقيمنا.

Dêra Hawarîyan

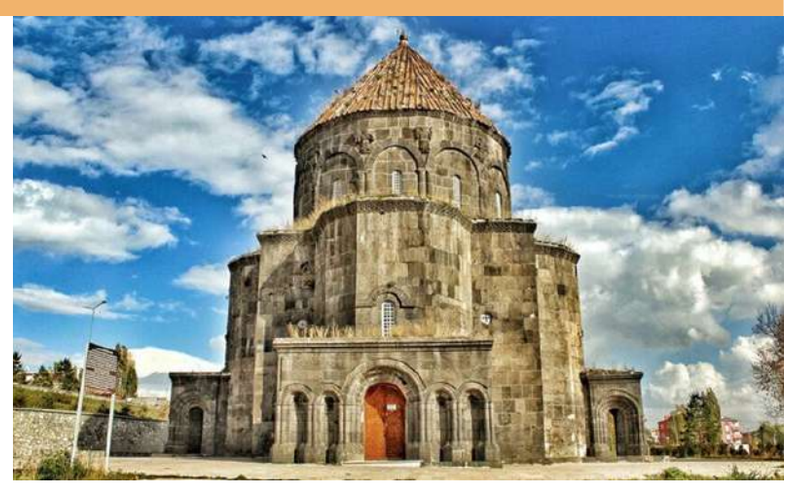

Dema Qiralê Bagratê Abbas II.Takvor Qers kir paytextê welatê xwe ev dêr di salên 932-937an de li vir ava kir. Li ser dîwarên wê wêne û fîgurinên 12 hawarîyan hatine neqişandin. Dêra Hawarîyan gelek caran ji alîyê dewlet û olan ve dest guhertîye, bûye dêr û mizgeft. Her şûnwarek dîrok û çandek hembêz kirîye. Her şûnwarek ji bo çand, ziman, bawerî û nirxên civakekê bûye derguş û peristgeh. Her şûnwarek bûye notirvanê nirxên civakê. Bajarê Qersê jî bi şûnwar û berhemên dîrokî gelek bala mirovan dikişîne. Keleh, Dêr, Koşk, malên dîrokî û mizgeftên ku ji kevirên reş, sor û zer hatine pêçan, bawerî, çand û şertên xwezaya Qersê bi awayekî hêzan bi mirovan dide nasîn. Ev warên dîrokî dibin zimanê ker, kor û lalan. Yek ji van şûnwaran jî berhemên dîrokî Dêra Hawarîyan a Ermenîyan e. Dêra Hawarîyan a Ermenîyan ku li tenişta Keleha Qersê hatîye avakirin bi hemû xeml û hêza xwe awirên çavan dikişîne ser xwe. Dêra ku 1700 sal berê bi kevirên reş ên qesp û bazalt hatin avakirin hêj wekî roja hatîye avakirin li ser pîyan e û mêvanan pêşwazî dike. Gotin ji Hz Meryem re kurek bûye û bavê wê tune. Hinekan got bê bav e. Hinekan got mûcîze ye. Hinek matmayî man, hinek hêrs bûn. Hinekan biryara kuştinê da û hinek ketin nava tirs û xofê. Lê Hz Îsa mezin bû, bi huner û pêkanînên xwe roj bi roj mirov hişyar kirin û rêçek nû da pêş mirovan. Kesên putperist û serdest li hember vê yekê aciz bûn, welatîyên bindest û ebdê Xwedê jî temaşe kirin û hewl dan ku fam bikin. Lê Kurê Dayika Meryem û pêxemberê ometa Xiristîyanîyê ji bo alê xwe li cîhanê belav bike û di navbera Xweda û mirovan de dîyalogê dîne, 12 hawarî perwerde kirin û li çar alîyên cîhanê belav kirin. Hz. Îsa her hawarîyek rêçek danî pêş û xwest olê Xirîstîyanîyê li hemû cîhanê belav bike û bibin qasitê navbera Xweda û olê xirîstîyanan. Hawarîyên Îsa ji bo bawerîya olê xirîstîyanîye belav bike û bi her kesî bide hezkirin çû kîjan barjrî dêrek ava kirir. Çû kîjan bajarî di bin banê wê dêrê û stargeha xirîstinanîyê de şagirt perwerde kirin û li her derê dibistan û akadamîya ola xwe ava kirin. Bi taybetî ji bo olê xiristîyanîyê bi mirovan bide hezkirin bi mîmarîyên awarte dêr ava kirin. Hawarîyan bi sekn û helwesteke awarte bandor li ser mirovan ava kir. Bi zanîn û ezîzîyên xwe şop û bandor li ser mirovan hişt. Di bin banên wan dêran de mirov perwerde kirin û ola Hz Îsa bi wan dan naskirin.

Warê bîr û bawîyan

Yek ji van dêran jî Dêra hawarîyan a Qersê ye. Dêra Hawarîyan a Qersê bi şekl û şemalê xwe, bi mîmarî û bejna xwe bala hemû mirovahîyê dikişîne. Ji bo dîtina wê her sal bi hezaran mirov ji çar alîyên cîhanê di demsala bihar, havîn û payîzê de ber bi wê ve diherikin û diçin dîtina wê. Her çend vê dêra dîrokî ji ber şer û pevçûna desthilatdaran gelek caran dest guhertibe jî û gelek caran bûye mizgeft û dîsa bûye dêr jî dîsa hebûn û mîmarîya xwe diparêze. Dîsa heybetîya xwe dipareze. Warê bîr û bawîyan, war û stargeha ola Xirîstîyanîyê Dêra Hawarîyan, bi mîmarî û xemlên li ser xwe çanda ola xirîstîyanê bi ker, kor û lalan dide naskirin û hezkirin. Dêr li başûrê Kelehê bi kevirên basalt ên qesm û xurt hatîye avakirin. Ji bo karibe li hember êrişan ol û bawermendên xirîstîyan ji êrîşên dijmin biparêze bi kevirên zexm û qehîm di tenişta kelehê di bin stargeha dîwar û bedena kelehê de hatîye avakirin. Dêr ki Taxa Kaleîçî ku demekê herî zêde ermenîyên xiristîyan lê dijîyan hatîye avakirin. Dêra hawarîyan ji alîyê hawîyekî Hz. Îsa ve hatîye avakirin. Hawarîyên Îsa çûne kijan bajarî berî her tiştî warek û stargehek ji xwe re avakirine.

Piştî sala 1918 bajarê Qersê Dema Qiralê Bagratê Abbas II.Takvor Qers kir paytextê welatê xwe ev dêr di salên 932-937an de li vir ava kir. Li ser dîwarên wê wêne û fîgurinên 12 hawarîyan hatîye neqişandin. Dêra Hawarîyan ji ber ku gelek caran ji alîyê dewlet û olan ve dest guhertîye gelek caran bûye dêr û mizgeft. Di serdema Osmanî de di sala 1579an de bûye mizgeft. Di serdema şerê Osmanî û Urisan salên 1877-1878an de ket destê Urisan û welatê Ûris dîsa wekî Dêra Rum Ortodoks bi kar anî. Di sala 1890an de li tenişta we çanek û qulibumek hatîye avakirin. Kule di sala 1918an de hilweşîya. Piştî sala 1918 bajarê Qersê ket destê tirkan dîsa dêr kirin mizgeft. Piştî ermenî di salên 1919an de li Qersê dîsa serdestî bi dest xist dîsa avahî wekî dêr hate bikar anîn. Dîsa avahîyê derîye xwe ji ola ermenîyên xirîstîyan re vekir. Dema ku bajarê Qersê di sala 1920an de dîsa ket destê tirkan dêr dîsa hate girtin û wekî mizgeft hate bikar anîn. Dêr di salên 1960-1970yî de bi qasî 10 salan wekî muze hate bikar anîn. Piştî li Qersê ji bo muzeyê avahîyek hate lêkirin dîsa derîye wê ji ola îslamê re hate vekirin. Dêr di sala 1999an de dîsa wekî mizgeft hate bikaranîn.

Taçekî zer li ser qotê dêrê

Dêra bi keviren şehkirî û reş ên bazalt yên qor bi qor li ser hev hatîye pêçan wekî abîdîyekê ji erdê ber bi ezmanê şîn ve bilind dibe. Dêra ku li ser hîmekî xurt û fireh hatîye avakirin, her ku ber bi ezmanê şîn ve bilind dibe, jora wê girover dibe û bilind dibe. Qata yekem a derê gelek fireh û 6 goşe ye. Pêşîya dêrê çargoşe û girover e. Teniştên dêrê ji dîwarên girover hatine pêçan. Qata duyem bi awayekî girirover li ser banîyê dêrê wekî kemerekê bilind bûye. Kumê derê jî ji taşek sor hatîye pêçan. Taşa dêra reş ji kafikên sor yên axînî hatîye pêçan. Li herî jora dêra taçekî zer li ser qota dêrê wekî gogek zêrîn bala mirovan dikişîne. Dêr li ser pilan û mîmarîya nefela 4 pelî hatîye avakirin. Hîmê dêrê li ser çar pelan hatîye avakirin. Nava wê dişibe Xeçê. Navenda wê çargoşe ye. Lê dîwarên wê yên derve girover in. Her keremek goşeyan di serê kuçeyên çarogeşan re derbas dibe û tên hûnandin. Apsid 4 enî ye. Kerivînê dîwarên dêrê dûz û şehkirî ne. Keviren blok û moloz in. Enîya hundire dêrê ji 12 şibayekan pêk tê. Beşa apsisê bi şibakeyên başûr û bakur tên ronîkirin. Apsîsê başûr û rojhilat jî bi şibakeyên bi mezxelên gilover yên jor tên ronîkirn. Li tenişta Apsisan odeyên biçûk hatine avakirin. Li van beşan şop û sîya mîmarîya endezyarên ûrisan jî te xuyakirin. Li nava dêrê 12 sitûnên di diwar de hatin bicihkirin pêk tê. Hundirê dêrê bi 12 kemerên li ser 12 sitûnên ku li ser sitûnên di dîwaran de hatin veşartin hatîye pêçan û hûnandin. Bi awayekî bedew û badayî li ser hev hatine ristin û pêçan. Bi motif û mîmarîyaa palmet hatîye xemilandin. Li ser dîwar fîgurên mirovan ên di dîwar de hatin bicihkirin bala mirovan dikişîne ser xwe. Her wiha ji bilî motifên mirovan û hawarîyan motîf û fîgurên sewal û teaman hatine nexişandin. Ji ber ku bi mîmarîyeke awarte û hevsengîyeke pisporî hatîy avakirin, bi şekl û şemalê xwe bala her kesî dikişîne. Pêşîya Dêrê ji dîwarekî çarqosî pêk tê. Jora derîyê dêrê bi kemerek girover hatîye pêçan. Çep û rastên derîye derê li her alîyekî ji 2 çavên di hundirê dîwar de haîye pêçan hatîye avakirin. Ji dêrê zîvirandine mizgeftê Di dîrokê de bajarê Qersê gelek caran di navbera dewleta Osmanî, Selçûqî, Urartu û Ûrisan (Rus) e dest guhertîye. Gelek caran ketîye bin desthilatdarîya Osmanî û Ûrisan (rûs) Ji ber ku gelek caran dest guhertîye, di mal û şûnwarê li nava bajar şopa dîrok û bawerîyên wan zêde xuya dikin. Yek ji van waran Mizgefta Fethîye ye. Mizgefta Fethîye ku di sedsala 19an de hatîye avakirin, bi bîmarîya Uris û Ermenîyan hatîye avakirin. Avahîya dêrê piştî ku bajarê Qersê ket destê dewleta tirk di salên 1895an de wekî salona siporê hate guhertin û piştî komarê ji dêrê zîvirandine mizgeftê.

Bi xeml û ruyekî geş hatîye lêkirin

Avahî, bi mîmarîyek awarte hatîye vakirin. Avahîya ku berê dêr bû û niha zîvirandine mizgeft hêj şopa dêrê ji ser dîwar û mîmarîya wê winda nebûye. Her çend 2 mînare li pêş avahîye zêde kiribin jî ji şopên xaçên li ser sînga dîwarê avahîyê û pêçana dîwarên wê dîyar dibe ku berê wekî dêrê hatîye avakirin. Ev avahîya ku bi mîmarîyek awarte hatîye avakirin bi kevirên reş ên bazalt hatîye pêçan, serderîya derîyan û şibakeyan bi kevirên sor û sipî hatîye hûnandin û xemilandin. Mizgefta ku çargoşe ye, li enîya pêş derîyekî mezin û 4 şibake hatine vekirin. Ev derî û şibake bi xeml û ruyekî geş hatîye lêkirin. Serdera derî bi kemerên mermer ên sor û sipî hatîye ristin. Her wiha li milê çepê 2 û li milê rastê jî 2 bi tevahî 4 şibakeyên zirav û dirêj ku çarçoveyên wan bi kevrên sor û spî yên mermer hatine pêçan bala mirovan dikişîne ser xwe. Di xeml û xêza rapêçandina dêrê de xuya dibe ku estetîk û mîmarîyek awarte hatîye bikar anîn. Ev hûnandin û nexşên li enîya pêş a dêrê hatîye hûnandin hezkirin û girêdana ol û çanda xirîstîyana nîşan dide. Dêra dîrokî û bêhempa ku nêzî 200 sal emrê wê heye, hêj wekî xwe zindî ye û niha wekî mizgeftê xizmetê dide misilmanan.

Mal û qesrên Qersê

Li bajarê Qersê di nava şûnwaran de yên herî balkêş û xweşik jî mal û koşkên wê ne. Dema mirov li nava kolan û taxên Qersê digere, mal, koşk û qonaxên bajar xuya dike ku bajar di demên borî de di destê Ermenî û Urisan de bû. Ji avahî û şûnwaran xuya dibe ku bajarê Qersê piştre ji alîyê dewleta Tirk ve hatîye dagirkirin û desteserkirin. Avahîyên ku bi kevirên reş û kevirên sipî hatine avakirin xuya dike ku kedên mezin û xebatek bêhempa hatîye avakirin. Xuya dike ku destê hezaran mirovan li van keviran ketîye û keda hezaran mirovan heye. Ev mîmarî û avahîyên ku ji sedsalan mane, dîyar dike ku zor û zahmetîyen xwezayê li vî welatî çiqas dijwar in. Xuya dike ku li hember zivistanên sar û dijwar ne ji van kevirên reş û sipî yên mezin be mirov nikare xwe li hember sermayên demsala zivistanî biparêze. Mal û koşkên Qersê ku bi hostatî û mîmarîyek awarte hatine akirin, li alîyekî çand, kevneşopî û jîyana dîroka civakê li pêş çavan dipêçe, li alîyê din jî têkoşîna mirovan a di nava şert û mercên xwezayê de tîne ber çavan.

Xwebûn

JIYANA ÇEWT

Hisên Mislim Ebas

Ez ne Eyûb im gunehan li min giran neke
Westiyam kul û derdan li pê hev rêz neke
Veheze ez ne koleyê li yarîgeha te me wilo neke
Jiyana çewt bê wate
Serî ji erdê ranabim li kevir û pîjikan likumîme
Ciwan can kavil bûme wstiyam ji nêza de ketime
Ingir û vehes nemame li hawirdor taromaro bûme
Jiyana çewt bê wate
Şerm dikim êşa rojan dilopeke ji dilopên çavan
Nebarîne êşan li temen reş neke cîger bi dirêjahiya şevan
Ji te hêvîdar im li min negre li dil nabarîne bi domdarî êşan
Jiyana çewt bê wate
Li min nebarîne kîn û êşan li ser dil bi hêsanî
Ciwaniya min nequrmiçîne teng neke damarên dil ciwanî
Min poşmaneke xwesteka ciwaniyê li vê jiyana xanî
Jiyana çewt bê wate
Di nava damarên canê xwe de
li xwîneke cuda digeriyam
Cîger reng reş dibe rû zer ji çongan de dibim
Girinjîn li ser her rûyan tenê ez sêwiyê binê dargehen
Jiyana çewt bê wate
Tenê bi nav ciwan lê ji nav de kalekî hezarsal im
Her kes kêfxweş dibe tenê ez xwestek û daxwazan dinivisînim
Nêz dibe dawiya min ez xelas bim ji zor û kesên durû li jiyana min
Jiyana çewt bê wate

FEQIYÊ TEYRA

Şayîr girtin birne hebsê, ku tu cara nestirê,
Ku tu cara lêvê tuberk dîhar nekin tu surê,
Ku tu cara bera hubê dilê erş da pêl nede,
Ku dilê erş, ku roja geş vêsin heta-hetayê...
Jê stendin qelem, defter, şikênandin saz-tembûr,
Çawa destê celatî xûn zimên bibire Ii şarûr ... gelo çi ber, çi okêyan agirê hubê vêsîne,
Gelo çi şûr, çi xencerê hubê ji dil derîne,
Gelo çi qeyd û çi çîdar û çi zincîr, penete
Sewta şayîr, kilama wî wê tim bendke, bernede
Şikoyê Hesen - Yêrêvan
1960

www.selamdemocratic.com

selamdemocratic@gmail.com

partiya.asti

Hejmar (107) Tebax 2025

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Salvegera Komkujîya Êzidîyên Şingalê

Sêyê Tebaxê salvegera 11hemîn a komkujîya hovaneyekujialîyêrêxistina terorîst a DAIŞê ve di sala 2014an de li dij gelê me yê êzidî li Şingalê pêk hat, ku bi hezaran jin, zarok û kal û pîrên bêguneh rastî kuştin û koçberîyê hatin. Ev yek ji sûcên herî hovane yên li dij mirovahîyê yên sedsala 21ê . Ew komkujîya ku li Şingalê qewimî ne tenê êrîşeke leşkerî bû, lê hewldaneke sîstematîk a qirkirinê bû ku hebûn, nasname û çanda civaka êzîdî hedef digirt, ku di dîrokê de bi dehan komkujîyan rastî hat. Ev sûc asta têkçûna navneteweyî û herêmî di parastina civakên xwecihî yên herêmê de û kûrahîya polîtîkayên ku dixwazin cihêrengîya çandî û olî li Rojhilata Navîn ji holê rakin, eşkere kir. Em, di Rêveberîya Xweserîya Demokratîk a Herêma Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê de, hevxemîya xwe ya kûr bi gelê me yê êzidî re li Şingal û derveyî wê dîyar dikin. Em komkujîya Şingalê bi tundî şermezar dikin û wê wekî sûcekî qirkirinê dibînin ku pêdivî bi hesabpirsîn û darizandina navneteweyî heye. Her wiha em bang li civaka navneteweyî û Neteweyên Yekbûyî dikin ku bi destpêkirina lêpirsîneke navneteweyî ya şefaf û xebata ji bo darizandina sûcdaran û radestkirina wan bo dadgehê, berpirsiyarîyên xwe yên exlaqî û qanûnî yên der barê vî sûcî de bigirin ser xwe. Em banga piştgiriyê ji bo rêrêveberîya xweser a li Şingalê dikin, wekî modêleke demokratîk ku îradeya gelê herêmê nîşan dide û parastina pêkhateyên wê ji gefên dubare misoger dike. Em tekez dikin ku pêwîst e sûc û binpêkirinên ku êzîdî rastî wan hatine werin belgekirin, piştgirî ji wan re were kirin da ku kesên xwe yên revandî vegerînin û vegera wan a ji bo rûmet bo malên xwe were misogerkirin. Em bang li hemû pêkhateyên Herêma Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê dikin ku bibin yek û bi hev re bisekinin da ku pêşî li dubarebûna komkujîyên bi vî rengî bigirin û azadî, wekhevî û rûmeta hemû gelan misoger bikin. Rehma Xwedê li Şehîdên Komkujîya Şengalê be

Rêveberîya Xweserîya Demokratîk a Herêma Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê

Duyê Tebaxa 2025an

Li Hesekê di encma operasîyenekê de 39 çeteyên DAIŞê hatin girtin

Roja şemîyê, 30.08.2025 QSD, Hêzên Ewlekarîya Hundirîn û Yekîneyên Parastina Jin (YPJ) li bajarê Hesekê operasyonek li dij çeteyên DAÎŞê pêk anî. Li gor agahîyên berdest ku Navenda Ragihandinê ya QSDê li ser hesabê xwe yê Telegeramê parve kirine, di çarçoveya vê operasyonê de 39 çeteyên DAIŞê hatin girtin, her wiha miqdarek çek û cebilxane jî hatiye desteserkirin.

‘Yekîtîya xaka Sûrîyayê û nenavendîbûn daxwaza gel e’

Beşdarên Konferansa Yekhelwestîya Pêkhateyên Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê dîyar kir ku encamên konferansê daxwazên wan; yekîtîya xaka Sûrîyayê, nenavendîbûn û pêkanîna bendên peymana 10ê Adarê îfade dikin. Duh (8 Tebax 2025) Konferansa Yekhelwestîya Pêkhateyên Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê bi dirûşma “Bi hev re ji bo pirrengîya ku yekîtîya me xurt dike û hevkarîyeke ku siberoja me ava dike” pêk hat. Konferans li bajarê Hesekê bi beşdarîya zêdetirî 400 nûnerên Birêveberîya Xweser, sazîyên sivîl, ewlehî, partîyên sîyasî, rûspîyên herêmê û nûnerên pêkhateyên Bakur û Rojhilatê Sûrîyeyê hat lidarxistin.

Der barê mijarê de beşdarên konferansê nêrînên xwe bi me re parve kirin.

Nûnerê qebîleya Benî Sebia Silêman El Hisên fikarên xwe têkildarî guhartinên ku vê dawîyê li Sûrîyayê çêbûne anîn ziman û got: “Piştî rûxandina rejîmê û derketina hikumeta nû ya veguhêz, nav û têgehên nû yên mezhebperistî, etnîkperestî û olperistî derketin. Ev têgeh dîroka me ya hevbeş îfade nake û ne li gor yekîtîya gelê me ye. Dezgehên çapemenîyê vê dawîyê dîyardeyên parçebûnê belge kirin ku di êrişên li ser perava Sûrîyayê û êrişên li dijî durzîyên li Siwêdayê de derketin pêş.” El Hisên anî ziman ku ew eşîr û qebîleyên li Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê di Konferans Yekhelwesta Pêkhateyên Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê de girîngîyeke mezin da hişyarkirina civakê li ser xurtkirina hevgirtinê, rabûna li hember kîndarî û hewldanên nefretê. El Hisên da zanîn ku gel xwestîye li hember komployên ku li ser herêmê têne kirin yek be û wiha dom da axiftina xwe: “Li vir têkîlîyên xwişk û biratîyê ya bi hemû mezheb û pêkhateyên wê me tînin gel hev. Em piştgirîya xwe bi QSDê re nîşan didin ku hêza rasteqîn a parastina herêmê ye.” Silêman El Hisên bal kişand ser wesîqeya ku di konferansê de hate nîqaşkirin û ev li gotinên xwe zêde kir: “Di wesîqeya ku di konferansê de hate nîqaşkirin de, rola mezin a eşîr û qebîleyên erebî hebû ku dê di sepandina ewlehî û istiqrarê, rêgirtina li ber fitne û gotinên kîndarîyê û parastina aştîya navxweyî de bi rola xwe rabin.” Berpirsê Partîya Asûr a Demokrat Waîl Mîrza jî bi van gotinan bal kişand girîngîya konferansê û beşdarîya Asûrîyan: “Tevlêbûna me ya konferansê di demekê de pêk hat ku gotinên kîndarîyê zêde dibin. Bi vê tevlêbûnê me xwest piştrast bikin ku em bi pêkhateyên Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê re ji salan ve di bin sîwana modelekê de dijîn ku hemûyan hembêz dike. Ev modela ku me bi hev re ava kirîye jî Birêveberîya Xweser e. Em vê modelê wekî projeyeke herî guncaw ji Sûrîyaya siberojê re dibînin, nemaze piştî bûyerên biêş ên li Siwêda û peravê çêbûn.” Waîl Mîrza anî ziman ku konferans peyamek ji hundirê Sûrîyeyê û dewletên mezin re ye ku Rêveberîya Xweser modela herî baş ji bo siberoja Sûrîyeyê ye û mafên hemû pêkhateyan di Sûrîyeya demokratîk a pirrengî de mîsoger dike. Serokê Meclisa Qebîleya El Tey şêx Hesen Ferhan El Tayî jî got Konferansa Yekhelwestîya Pêkhateyên Bakur û Rojhilatê Sûrîyeyê peyameke zelal ji hundirê Sûrîyayê û civaka navneteweyî re û got: “Peyama konferansê ew e; projeya Birêveberîya Xweser û nenavendîbûn dîtineke nîştimanî ye. Ev proje rûmeta welatîyên Sûrîyeyê diparêze û herikîna xwînê radiwestîne.” Hesen Ferhan ji ber bûyerên li peravê û Siwêdayê rû dane mixabinîya xwe anî ziman û wiha domand: “Me ji desthilata Şamê hêvî dikir ku lêpirsîneke cidî der barê van bûyeran de veke û bi berpirsyarîyeke nîştimanî tev bigerîya.” Ferhan di dewama axiftina xwe de bal kişand ser rola neyinî ya medyayên ku hewl didin fitneyan di navbra pêkhateyên civakê de derbixin û ev tişt anî ziman: “Li vir her kes bi aqilmendî li hember gotinên kîndarîyê tev digere. Em li Bakur û Rojhilatê Sûrîyayê wekî xwişk û bira bi hev re dijîn. Tu ferq û cudahî di navbera pêkhate an jî taîfeyan de tune ne, lewra sîstema nenavendî daxwaza bingehîn a civakê ye.” Şêx Hesen Ferhan di dawîya axiftina xwe de îşaret bi encamnameya konferansê kir û got: “Konferans bi encamên dîyar û zelal bi dawî bû. Encamname daxwazên me, di serî de daxwaza yekîtîya xaka Sûrîyayê, nenavendîbûn, pêkanîna peymana 10ê Adarê û pêkanîna îstiqrarê îfade dike.”

ANHA

Dibê em ji bîr nekin ji hesinê pîs şûrê baş çênabe

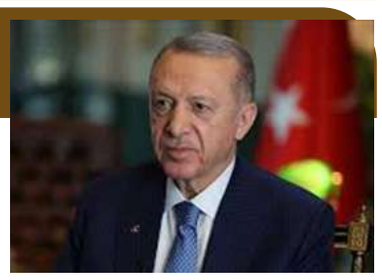

Serokê Tirkîyeyê Recep Tayyip Erdogan li Melazgirê dîsa serê ço û devê tivingê nîşanî kurdan daye, gotiye: “Yên berê xwe bidin Şam û Enqereyê dê bi ser kevin, ên li gor hiqûqa biratî û cîrantiyê tev bigerin dê bi ser bikevin. Yên rêya xwe şaş bikin û li patronên biyanî bigerin, di dawîyê de dê winda bikin.” Dûra jî devê şûr nîşan daye, gotiye: “Ez dubare dikim, şûr ji kalanê xwe bikşe cih ji qelemê û gotinê re namîne …” Yanî ya hûn ê bi ya me bikin, bindestîya me qebûl bikin, yan jî em ê şûr ji kalên bikşînin û serê we bifirînin. Me ev fort û gefên te gelek caran bihîstine. Jixwe şûrê we li hember me tu carî ne di kalên de bûye, tim kişyayî û li ser serê me li ba bûye. Lê em tu carî ji şûrê we netirsiyane û me serî netewandiye. Hûn bêminet in. Jixwe em zanin çi xirabî ji destê we bê hûn texsîr û derax nakin, hûn ê bikin. Gelek kurd hêvîyeke mezin ji “pêvajoya nuh”, ji demagojiyên Erdogan-Bahçelî dikin. Ez bi xwe tu hêvîyekê jê nakim, bawer nakim ji van kesan karekî baş sadir bibe. Kesên nehêlin di civîna komîsyona pêvajoyê de jineke kurd du gotinan bi kurdî bibêje nehatine guhartin, dev ji neyartîya kurdan bernedane. Û kesên wiha çi derewan li hev ragirin, sed û yek komîsyonan ava bikin jî tu mafî nadin kurdan. Ji hesinê pîs şûrê baş çênabe.

Hêvî dikim texmîna min şaş be.

Zinarê Xamo